

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستر

من إعداد الطلبة:

بركات رابح

شقعاري نادية

تحت عنوان:

دور القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا

(أستاذ التعليم العالي جامعة ابن خلدون تيارت)

أ.د. طالم علي

مشرفا ومقررا

(أستاذ محاضرا - جامعة ابن خلدون تيارت)

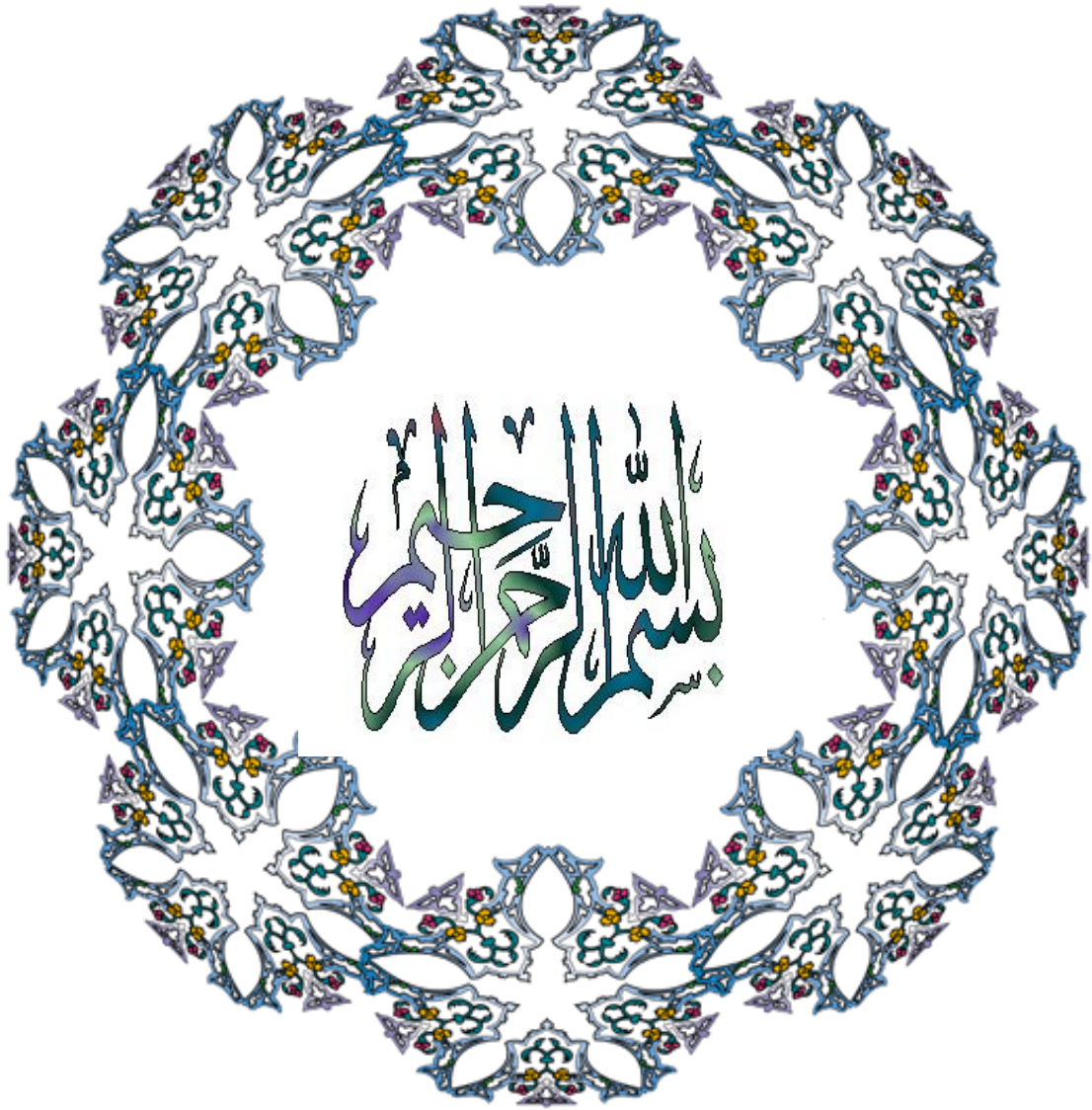
د. بلقربوز مصطفى

مناقشا

(أستاذ محاضر ب - جامعة ابن خلدون تيارت)

د. حري خليفة

السنة الجامعية: 2024-2025



حكمة شكر ونقابر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

صدق رسول الله

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وإمتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيمًا لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه وأتباعه وسلم. بعد شكر الله سبحانه وتعالى يطيب لنا أن نجزي المحبة والشكر والعرفان والتقدير لمن شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ "بلقوبوز مصطفى" لتقديمه الإعانة والمساعدة والتوجيهات القيمة والنصائح الرشيدة التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في استكمال العمل، له منا خالص المحبة والشكر والود والامتنان.

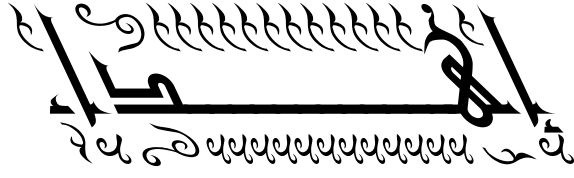
إلى كل معلّم أفادنا بعلمه خلال مسيرتنا الدراسية.

وإلى لجنة المناقشة كل باسمه واقفتان اجلالا واحتراما لتصويباتهم وملاحظاتهم القيمة .

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عزّ وجلّ أن يرزقنا

السداد والرشاد، والعفاف والغنى، وأن يجعلنا هداة

مهتدين إلى صراطه المستقيم.

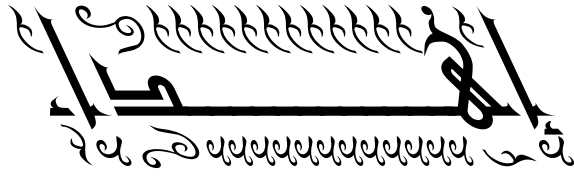


الحمد لله على منه وعونه لإنهاء هذا البحث
إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله
إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى
إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة
إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديمه للعلم إلى
مدرستي

الأولى في الحياة "أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره"
إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان
إلى التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد
وكانت دعواها لي بالتوفيق
"أمي أعز ملاك على القلب والعين" جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين
إليهما أهدي هذا العمل المتواضع الذي أدخل على قلوبهما شيئا من السعادة.
إلى إخوتي

الذين تقاسموا معي عبء الحياة
إلى العائلة الكريمة كل باسمه
إلى كل هؤلاء أهدي عملي

نادية



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ صدق الله العظيم.

بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها التعب والفرح، ها أنا اليوم أقف على

عتبت تخرجي، فالحمد لله على فرصة البدايات وبلوغ النهايات.

أهدي هذا النجاح لنفسي أولاً، ثم كل من سعى لإتمام هذه المسيرة، دمت لي

سندا لا ينتهي عمره، ولا يقل أثره.

أهدي نجاحي إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من سعى طوال حياته لنكون

أفضل منه

إلى النور الذي أنار دربي، إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل.

"أبي الغالي"

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي شدائد بدعائهم، واحتضني قلبها

قبل يدها، إلى الإنسانية العظيمة التي لطالما تمننت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم

كهذا "أمي الغالية"

إلى أختاي العزيزتين، أنتما مصدر البهجة والسكينة في حاتي، وإن لم تكملتا بعد

مسيرتكما الدراسية، فإني أرى فيكما مستقبلا واعدا.

أتمنى لكما كل التوفيق والنجاح. رابع

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2023) من خلال معرفة مدى مساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتوظيف اليد العاملة خاصة الريفية، وكذا دوره في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية حاجيات الأفراد وإبراز أهم السياسات الفلاحية المنتهجة لترقية هذا القطاع. وأهم النتائج التي تم التوصل إليها أن الجزائر تملك مقومات طبيعية وبشرية نظرا لما يتدخره من مساحات شاسعة صالحة للاستصلاح، حيث أن مردوديته تبقى دون المستوى المطلوب نظرا لغياب الإستراتيجيات طويلة المدى، حيث أن مساهمة القطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي لا تزال محدودة ما يستدعي تبني مجموعة من السياسات والإصلاحات الهيكلية والتكنولوجية لتعزيز دوره التنموي، كذلك لم تنجح بعد في التحوّل إلى قطاع منتج قادر على ضمان الأمن الغذائي الوطني ما أصبح الحاجة إلى إيجاد حلول تعيد لهذا القطاع دوره المحوري في الدورة الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي؛ النمو الاقتصادي؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ الأمن الغذائي، اليد العاملة؛ السياسات الفلاحية.

Abstract:

The study aimed to analyze the role of the agricultural sector in the economic growth in Algeria during the period (2010-2023) by finding out the extent of its contribution to raising the GDP and the employment of labor, especially rural, as well as its role in achieving food security and meeting the needs of individuals and highlighting the most important agricultural policies adopted to promote this sector.

The most important conclusions reached are that Algeria has natural and human resources due to its abundance of vast areas suitable for reclamation, as its profitability remains below the required level due to the absence of long-term strategies, as the contribution of the agricultural sector to driving economic growth is still limited, which requires the adoption of a set of policies and structural and technological reforms to enhance its development role, and it has not yet succeeded in becoming a productive sector capable of ensuring national food security, so the need to find solutions that restore this sector's pivotal role in the economic cycle.

Keywords: agricultural sector; economic growth; GDP; food security, labor; agricultural policies.

فہرِس المحتویات

شكر

إهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

مقدمة..... أ

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

تمهيد 8

المبحث الأول: القطاع الفلاحي..... 9

المطلب الأول: القطاع الفلاحي (المفاهيم - الأهمية)..... 9

..... 12..... المطلب الثاني: خصائص ومقومات القطاع الفلاحي

..... 14..... المطلب الثالث: أنواع القطاع الفلاحي

..... 17..... المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

..... 17..... المطلب الأول: النمو الاقتصادي (مفهوم - خصائص - عناصر - أنواع)

..... 19..... المطلب الثاني: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي

..... 22..... المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

..... 26..... المبحث الثالث: القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

..... 26..... المطلب الأول: دور الفلاحة في النمو الاقتصادي

..... 27..... المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي

..... 29..... المطلب الثالث: العلاقة السببية بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

..... 31..... خلاصة الفصل

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-

2023)

..... 32..... تمهيد

..... 34..... المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

34	المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر
39	المطلب الثاني: واقع الإنتاج النباتي في الجزائر
47	المطلب الثالث: واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر
53	المبحث الثاني : السياسات المنتهجة لترقية القطاع الفلاحي في الجزائر
53	المطلب الأول: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2000-2008
57	المطلب الثاني: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2009-2019
61	المطلب الثالث: سياسة التطوير الفلاحي 2020-2024
64	المبحث الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي
64	المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني الاجمالي
68	المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل
69	المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي
73	خلاصة الفصل
75	خاتمة
78	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	نسبة الأراضي المزروعة خلال الفترة (2022-2015)	35
2-2	توزيع مصادر مياه الري في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)	37
3-2	يمثل عدد السكان الكلي وسكان الريف خلال الفترة (2022-2014)	37
4-2	يمثل تطور إنتاج الآلات الزراعية خلال الفترة (2022-2018).	39
5-2	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (2018-2010)	40
6-2	يوضح تطور إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة 2022-2015	42
7-2	تطور إنتاج الخضر خلال الفترة 2022- 2015	43
8-2	تطور إنتاج الفواكه خلال الفترة 2021-2017	46
9-2	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 2020-2010	48
10-2	تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2021-2015	49
11-2	إجمالي الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2022-2015	50
12-2	يمثل تطور إنتاج بعض المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2022-2015	51
13-2	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام PIB	64
14-2	تطور مساهمة قطاع الفلاحة في القيمة المضافة بالجزائر لفترة (2023-2015)	66
15-2	يمثل القوى العاملة الكلية والزراعية خلال فترة (2022-2015)	68
16-2	يمثل نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض الشعب النباتية لفترة مابين (2022-2015)	70
17-2	يمثل نسبة الاكتفاء الذاتي للقطاع الحيواني لفترة ممتدة مابين (2022-2015)	71

قائمة الأشكال

البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع الفلاحة	14
2-1	أنواع النمو الاقتصادي	19
1-2	نسبة سكان الريف من إجمالي السكان	38
2-2	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (2010-2018)	41
3-2	يوضح تطور إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022	43
4-2	تطور إنتاج الخضار خلال الفترة 2015-2022	45
5-2	تطور إنتاج الفواكه خلال الفترة 2017-2021	47
6-2	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 2010-2020	49
7-2	تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2015-2021	50
8-2	إجمالي الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2015-2022	51
9-2	يمثل تطور إنتاج بعض المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2015-2022	52
10-2	نسب تطور إجمالي الناتج المحلي الخام PIB	66
11-2	تطور مساهمة قطاع الفلاحة في القيمة المضافة بالجزائر لفترة (2015-2023)	67
12-2	نسبة اليد العاملة وتوزيعها على كامل التراب الوطني	68
13-2	يمثل القوى العاملة الكلية والزراعية خلال فترة (2015-2022)	69
14-2	مخطط بياني يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض الشعب النباتية لفترة ما بين (2015-2022)	71
15-2	مخطط بياني يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي للقطاع الحيواني لفترة ممتدة ما بين (2015-2022)	72

مقدمة

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الحيوية والحساسة في معظم اقتصاديات الدول نظرا للدور الفعال الذي يلعبه، فهو محرك للقطاعات الأخرى في جميع الميادين الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية خاصة الدول النامية، حيث يبرز الدور المحوري لهذا القطاع من خلال مساهمته في رفع قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي، وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي، كما يعتبر مصدرا أساسيا للغذاء وتوفير المواد الأولية والاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي، كما تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية، خاصة في المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية بهدف الحد من هجرة الأرياف.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي تسعى جاهدة للتطوير والنمو بالقطاع الفلاحي نظرا لما تتمتع به من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية، وأحد آليات الخروج من التبعية النفطية باعتبار الجزائر من الدول التي يرتكز اقتصادها بشكل كبير على عائدات قطاع المحروقات، مما يجعل اقتصادها هشاً بسبب تقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما يدعو إلى تبني سياسة قائمة على تعزيز هيكلها الاقتصادية، ومن أجل النهوض بهذا القطاع وجعله المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، انتهجت الحكومة مجموعة من البرامج والسياسات والمخططات التنموية.

الإشكالية:

على إثر ما تقدم حول أهمية القطاع الفلاحي في تحفز النمو الاقتصادي، جاءت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

كيف يساهم القطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي للجزائر؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية، والتي سنحاول من خلالها الإجابة على محتويات هذه الدراسة:

- ما المقصود بالقطاع الفلاحي، وما هي أبرز خصائصه؟
- ما هي محددات النمو الاقتصادي، وما هي مؤشرات قياسه؟
- هل تتوفر الجزائر على إمكانيات تؤهلها لتطوير القطاع الفلاحي؟
- ما هو الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تنمية الناتج المحلي الإجمالي الجزائري؟

الفرضيات:

وعلى ضوء ما تم طرحه من التساؤلات حول موضوع الفلاحة تم تحديد مجموعة من الفرضيات تمثلت فيما يلي:

➤ يلعب القطاع الفلاحي دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي للجزائر من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

➤ يساهم القطاع الفلاحي للجزائر في امتصاص البطالة خاصة المناطق الريفية؛

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، مع إظهار الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها، من شأنها إحداث نقلة نوعية في القطاع الفلاحي خصوصا وفي الاقتصاد الوطني عموما؛
- تسليط الضوء على البرامج والسياسات المنتهجة من طرف الجزائر؛
- إبراز دور ومكانة القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال فهم وتحليل المحددات والعوامل المؤثرة على القطاع الفلاحي وإبراز دوره في تحفيز النمو الاقتصادي من أجل الخروج من دائرة التبعية النفطية، خاصة بعد الصدمة البترولية الأخيرة سنة 2014، وأثرها على تراجع الاقتصاد الوطني ككل، وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الكشف عن أهمية الفلاحة في الجزائر من خلال تحقيق النمو الاقتصادي.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة جعلتنا نختار هذا الموضوع منها الشخصية ومتعلقة بالموضوع

أ- مبررات شخصية:

- الاهتمام الشخصي للبحث في الميدان الفلاحي من أجل إظهار القدرات والإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الفلاحي للجزائر، ولمواجهة التحديات على المستوى المحلي والدولي؛
- التكامل مع التخصص الأكاديمي، حيث أن الموضوع يتماشى مع التكوين الأكاديمي الذي تلقيناه، مما يتيح لنا توظيف المعارف في تحليل واقع القطاع الفلاحي.

ب- مبررات موضوعية:

نظرا لأهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ككل، حيث يعد من القطاعات الأساسية في الجزائر من خلال توفير الغذاء وخلق فرص العمل.

المنهج المتبع:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، والإحاطة بجميع جوانب الموضوع اتبعنا:

✓ **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال عرض مفاهيم حول القطاع الفلاحي، والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما؛

✓ **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل وتفسير لمختلف البيانات الإحصائية التي تتعلق بواقع القطاع الفلاحي للجزائر، وتحديد محددات نموه، وعليه تم استخدام الأساليب والأدوات التحليلية مثل الجداول والأشكال البيانية:

حدود الدراسة:

للوصول إلى نتائج دقيقة تطرقنا في دراستنا إلى:

- **البعد المكاني:** حيث تمثل في دراسة حالة الاقتصاد الجزائري.
- **البعد الزمني :** حيث شملت دراستنا فترات زمنية مختلفة، وذلك حسب توفر المعلومات والبيانات والإطار التحليلي خلال الفترة (2010-2023).

الدراسات السابقة:

➤ **دراسة يونس حواسي (2022) تحت عنوان "سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع**

المحروقات -دراسة حالة قطاع الصناعات الزراعية، الغذائية"، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة السياسات التي تم تنفيذها في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، وبالتحديد في الصناعات الزراعية، الغذائية خلال الفترة (2000-2021)، وقد ركزت هذه الدراسة على مكانة التحول الهيكلي كمحفز رئيسي للتنويع الاقتصادي، وأهم المسارات الإصلاحية التي انتهجتها الحكومات المتلاحقة وأهم البدائل المتاحة أمامها.

توصلت الدراسة إلى النتائج إلى أنه لا يوجد توافق واضح حول إستراتيجية محددة لتحقيق التنويع الاقتصادي، وكذا يمكن أن تكون سلاسل القيمة العالمية آلية لنقل أفضل الممارسات الدولية في الجوانب الاجتماعية والبيئية، يلعب قطاع الصناعات الغذائية دورا مهما في تعزيز القطاع الفلاحي الغذائي، سيكون

لقطاع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر إمكانية التطور بشكل أسرع إذ لم يتم تحسين التوزيع الحديث بشكل كاف.

➤ **دراسة فوزية غربي (2007-2008) تحت عنوان: " الفلاحة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية "** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى مناقشة الإشكالية الأساسية المتمثلة في مدى قدرة الزراعة الجزائرية إلى تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي الغذائي وذلك بالاستناد إلى معطيات وبيانات تغطي الفترة (1990-2006). توصلت نتائج الدراسة إلى أن العجز الغذائي المستمر خاصة للمنتجات ذات الاستهلاك العالي، لأن الدول الأجنبية تلجأ باستمرار لسد هذا العجز، مما يثبت تفاقم الاعتماد على الخارج، يدل ذلك على انخفاض مساهمة الفلاحة في التنمية الاقتصادية، وهذا يترجم بصدق إلى ارتفاع قمة الواردات التي ساهمت في استمرار العجز في الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية من جهة، وامتصاص جزء كبير من نفط القوى بالعملة من جهة أخرى.

➤ **دراسة حسين عماري (2022) تحت عنوان: " أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990-2020)"** أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وهذا من خلال مساهمته في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي ومعرفة تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليه بإبراز الأدوات الإحصائية المطبقة. ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها أن مساهمة القطاع الفلاحي قد حافظت على اتجاه تصاعدي مع إلغاء مؤشر الأسعار وأن للقطاع الفلاحي دورا أساسيا وإيجابيا في إحداث عملية النمو الاقتصادي أن هناك تأثير لكل من الصادرات الزراعية الواردات الزراعية ورأس المال الزراعي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير بينما يقتصر تأثير المساحة الصالحة للزراعة وحجم اليد العاملة والإنتاج الزراعي بالنواتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل فقط.

➤ **دراسة حياة عبد الباقي، خديجة طيبي (2024) تحت عنوان: " واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2023)"** مقال منشور بمجلة التنوع الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية، من خلال التطرق لأهم مقومات القطاع الفلاحي، واستعراض أهم المبادرات المتخذة، والجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الوطني بتنفيذ عدة مخططات وبرامج تنموية من خلال تحليل بيانات وإحصائيات حول مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق فرص العمل. توصلت نتائج الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد المتوسط 11.35% خلال الفترة المدروسة (2009-2023) والتي تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات.

➤ **سفيان عمراني (2014-2015) تحت عنوان: "ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة" أطروحة دكتوراه.**

تهدف الدراسة إلى إبراز اثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، واستعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الوطني. توصلت نتائج الدراسة إلى أن قدرة القطاع الفلاحي على تحقيق التنمية المستدامة، تتوقف على توفر الدعم اللازم للمشروعات الفلاحية الذي يعد من مهام السياسة الفلاحية. **التعقيب عن الدراسات السابقة:**

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من عدة جوانب، أبرزها تركيزها على تحليل دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال استخدام بيانات حديثة وإحصائيات تغطي الفترة (2010-2023)، وهو ما يتيح رؤية أكثر واقعية ودقة للتطورات التي شهدتها هذا القطاع. كما اعتمدت الدراسة على منهج الوصفي التحليلي، ما أمكن من استقراء أعماق للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المدروسة.

وعلى خلاف العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل عام أو نظري بحت، سعت هذه الدراسة إلى الربط بين الجانب النظري والتطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر وتحليل السياسات الفلاحية المعتمدة وتأثيرها المباشر وغير المباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات العملية المبنية على نتائج التحليل، بهدف المساهمة في تعزيز مساهمة القطاع الفلاحي ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

صعوبات الدراسة:

بطبيعة الحال لا يوجد موضوع خالي من الصعوبات باعتبار هذا ما يميز البحث العلمي، حيث واجهتنا بعض الصعوبات منها:

-نقص المعلومات والإحصائيات وصعوبة الحصول عليها خاصة المتعلقة بالسنوات الأخيرة، وذلك نظرا للاهتمام الزائد بالقطاعات الأخرى كقطاع المحروقات؛

هيكل الدراسة:

تم معالجة موضوع الدراسة من خلال الجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، وقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين.

تناول الفصل الأول الإطار النظري تحت عنوان القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي، فتم في المبحث الأول عرض مفاهيم وخصائص القطاع الفلاحي ومقومات وأنواع الفلاحة، بينما تناول المبحث الثاني مفاهيم النمو الاقتصادي وخصائصه ومؤشرات قياسه، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة العلاقة بين الفلاحة والنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثاني قد تناولنا فيه الجانب التطبيقي تحت عنوان القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)، حيث تم تخصيص المبحث الأول دراسة مقومات القطاع الفلاحي من خلال تحليل واقع القطاع الفلاحي والإنتاج النباتي والحيواني، أما المبحث الثاني ركز على تحليل السياسات الفلاحية المنتهجة خلال الفترة (2000-2024) مقسمة إلى ثلاث مراحل زمنية، في حين تطرقنا في المبحث الثالث لتقييم مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي وفرص التشغيل والأمن الغذائي.

وتم ختام هذه الدراسة بخاتمة تضمنت بعض النتائج المتوصل إليها، وتقديم توصيات، إضافة إلى استشراف آفاق تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.

الفصل الأول

القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

➤ المبحث الأول: القطاع الفلاحي

➤ المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

➤ المبحث الثالث: القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات الإنتاجية التي تلعب دورا محوريا في اقتصاديات معظم الدول، خاصة الدول التي تتسم ببنيتها الاقتصادية الإعتماد على الموارد الطبيعية حيث تبرز القطاع الفلاحي كأحد البدائل الواقعية لتقليص التبعية للمحروقات وتنويع مصادر النمو الاقتصادي ما يجعل دراسته أمرا ضروريا.

من جهة أخرى يعد النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى إليه مختلف السياسات الاقتصادية كونه يعكس قدرته على توليد الثروة وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق تنمية مستدامة ويرتبط تحقيق النمو الاقتصادي بمجموعة من القطاعات على رأسها القطاع الفلاحي. وانطلاقا من هذه الأهمية يأتي الفصل الأول كلمة نظرية أساسية تهدف إلى تأصيل المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي وإبراز العلاقة التفاعلية بينهم.

المبحث الأول: القطاع الفلاحي

يُعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يسهم في تأمين الغذاء، توفير فرص عمل، وتحسين ظروف المعيشة الريفية. كما يدعم التنمية الاقتصادية عبر تحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز التصنيع الزراعي، وزيادة القدرات التصديرية.

يتكامل هذا القطاع مع الموارد الطبيعية المتاحة، ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الدخل الريفي، تثبيت السكان، والحفاظ على البيئة. لذلك، يُعتبر تطويره محورياً أساسياً لدفع النمو الاقتصادي الشامل، مما ينعكس إيجاباً على مختلف القطاعات الأخرى.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي (المفاهيم - الأهمية)

إن اكتشاف الفلاحة وتطورها خطوة كبيرة في سبيل تحقيق التقدم الاقتصادي و الحضري، لذلك يصعب وضع تعريف محدد وشاملاً لزراعة، من أهم هذه التعاريف ما يلي:

المفهوم الضيق :

كلمة الفلاحة Agriculture مشتقة من كلمتين "Agrer" وتعني التربة أو الحقول أو الأرض وكلمة "Culture" بمعنى الرعاية والعناية وعلى هذا تصبح الفلاحة العناية بالأرض والحرث، لكن هذا غير مراد بالاقتصاديين الذين يعرفون الفلاحة بمفهوم أوسع.

المفهوم الواسع:

- الإنتاج النباتي (محاصيل حقلية وبستانية)؛
- الإنتاج الحيواني الصيد؛
- تربية الدواجن والنحل ودودة القز وتربية الأسماك¹.

التعريف الفني للفلاحة:

الفلاحة هي عبارة عن الاستعانة بمجموعة من العمليات، لإيجاد بيئة مناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات، وتتميز هذه العمليات بأن تسهم في إعداد البيئة المناسبة لزراعة الأرض وتربية الحيوانات،

¹ - كتمير حورية، أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي، جامعة سعد دحلب، البليدة 02، 2020-2021، ص 19.

ولهذا فإنها تشمل عمليات الري والصرف من أجل التحكم في درجة الرطوبة لتربة، كما تشمل عمليات الإضاءة الصناعية وتسوية الأرض وتدرجها بهدف تحسين التربة وتمهيد سطحها ومنعه من الانجراف¹. أما المشرع الجزائري عرف الفلاحة : "يعتبر كل ذو طابع فلاحي، كل نشاط يرتبط بسيرة دورة نمو منتج نباتي أو حيواني وتكاثره، ويعتبر كل نشاط يستند الاستغلال أو هو امتداد له، لاسيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها وتسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتجات من الاستغلال². تعريف جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسي: إنها كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها، قصد إنتاج المزروعات، والحيوانات لإشباع الحاجات الإنسانية³.

وبناء على ما سبق يمكننا وضع تعريف شاملا للزراعة يتمثل في كل الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج الزراعي من أجل الاستقرار على الأرض فضلا عن تحسين عمليات نمو جميع الأنواع المختلفة من النبات والحيوان، وذلك بقصد توفير المنتجات الزراعية والحيوانية التي تشبع حاجيات الإنسان⁴.

ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي:

تعتبر الفلاحة من القطاعات الأساسية التي تلعب دور هام في اقتصاديات أغلب دول العالم باعتبارها يساهم في تنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في ما يلي:

1 - يتمثل الهدف الرئيسي للنشاط الزراعي في مد الإنسان بالموارد الغذائية اللازمة له لكي يعيش على قيد الحياة وتوفير الخدمات النباتية والحيوانية لمصانعه ويتميز النشاط الزراعي بأنه حرفة أو مهنة عالمية واسعة الانتشار الجغرافي⁵.

¹ - محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد الطبيعية (اقتصاديات النشاط الزراعي، اقتصاديات السكان، اقتصادية التعليم، اقتصاديات تلوث البيئة، مشكلة الأمن الغذائي العربي و أبعاده)، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2022، ص 121.

² - مريم ديلملي، طلال زغبة، القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات لتحقيق النمو الاقتصادي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022، ص 62.

³ - جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الولاية لنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 81.

⁴ - محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

⁵ - المرجع نفسه، ص 112.

- 2 -يساعد نمو النشاط الزراعي في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي عموما : وذلك نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الصناعية وخلق قيمة مضافة أعلى في دخل الاقتصادي المتبادل بين النشاط الزراعي والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بيه من صناعات وصناعات تحويلية أخرى.
- 3 -النشاط الزراعي يعتبر بمثابة القطاع الرئيسي لاستيعاب القوى العاملة : حيث في كثير من الدول النامية يمثل العاملين فيه ما يزيد عن 40% من العاملين في الاقتصاد القومي ككل، وهكذا فلفه يمثل مجالا لتوظيف فئة كبيرة من القوى العاملة وخاصة في مناطق والدول المزدهمة بالسكان.
- 4 -يساهم القطاع الزراعي في مجال التراكم الرأسمالي : وذلك عندما يحقق فائضا (المدخرات) يتم تحويلها لتمويل الاستثمارات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي.
- 5 -يساهم القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية : وذلك في حالة ما إذا كانت الصادرات الزراعية من المنتجات الغذائية وغير الغذائية تزيد عن الواردات الزراعية في هذه الحالة يكون هناك كسب صافي فائض للقطاع الزراعي يمكن أن يساهم في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي وقد أدى إهمال النشاط الزراعي في معظم الدول النامية ، ومحاربة الصناعة على حساب الفلاحة إلى وجود كثير من الاختلالات التي ترتب عليها انخفاض الإنتاج الغذائي وزيادة الواردات من هذه السلع وكذلك إلى تدهور أحوال الفلاحة وافتقار الريف عموما¹.
- 6- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي : يقوم القطاع الفلاحي بتوفير العديد من الموارد الخام والتي يمكن ان تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص يؤدي الى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل .
- 7-استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة : يستغل القطاع الفلاحي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة كما تقوم النباتات بالاستفادة من مصدر اقتصادي هام هو أشعة الشمس والماء ولإنتاج الغذاء الذي يستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان².

¹ - أحمد منذور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، 1990، ص 80-81.

² - كتمير حورية، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

المطلب الثاني: خصائص ومقومات القطاع الفلاحي :

سننظر في هذا المطلب إلى أهم خصائص ومقومات القطاع الفلاحي.

أولاً: خصائص القطاع الفلاحي:

إن للنشاط الفلاحي مجموعة من خصائص تميزه عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى حيث تتمثل هذه الخصائص فيما يلي.

1- صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الفلاحة : من الصفات الأزمة المتأصلة في الإنتاج الفلاحي هي تقلب كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى أو من موسم إلى آخر، بسبب تأثير العوامل الجوية والطبيعية، ولذلك يعتبر من الصعوبة التنبؤ بالمحصول السنوي من الإنتاج.

2- تعرض الفلاحة إلى مخاطر كثيرة : إن فلاحه هي أكثر النشاطات الاقتصادية عرضة للمخاطر الناجمة عن الجفاف والأمطار الشديدة والفيضانات والحشرات والأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية، عكس القطاعات الأخرى التي تتميز بدرجة كبيرة من حماية، من التقلبات الجوية هذا بالإضافة إلى عدم تعرضها للأوبئة والأمراض التي تتعرض لها الفلاحة¹.

3- موسمية الإنتاج الزراعي : تتأثر العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي بالعوامل الطبيعي، وذلك لأن الطبيعة العملية الإنتاج الزراعي تعتبر عملية حيوية بحد ذاتها، حيث أن الإنتاج يشمل كائنات حية نباتية أو حيوانية وهذه الكائنات تعتمد على الظروف الطبيعية المحيطة بها في إتمام دورة حياتها خلال مدة معينة من الزمن، وهذا الترابط في الطبيعة الحيوانية لعملية الإنتاج الزراعي وفق جدول زمني معين يسمى موسمية الإنتاج الزراعي.

4- ضعف وصعوبة التمويل الزراعي : يتميز القطاع الزراعي بوجود درجة كبيرة من المخاطر أثناء ممارسة أي نشاط فيه، كما أن هذا القطاع يمتاز بوجود درجة بعدم معرفة النتائج أي نشاط إنتاجي يتم من خلاله، وذلك بسبب ارتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية المتعددة، والتي يقف المنتج عاجزاً عن مجابهتها أو تقليل أثرها السلبي إن وجد عنصر المخاطرة واللايقين في هذا القطاع يؤدي إلى الصعوبة الحصول على التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية فيه ، كما أن حاجة الإنتاج في هذا

¹ - سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، شعبة تجاره دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2014-2015، ص 58-59.

القطاع لحجم تمويلي كبير نسبيا ولمدة طويلة في بعض الأحيان لتغطية عوائد هذا التمويل يعزز هذه الصعوبة.

5- إمكانية التخصص الإنتاج الزراعي: تتخصص منطقة ما في إنتاج نوع معين من السلع الزراعية إذا توافرت الظروف مناخية تؤهل هذه المنطقة إلى إنتاج هذا النوع من السلع بحيث تتوفر الظروف المناسبة لمثل هذا الإنتاج دون غيره وتساهم ملائمة التربة لهذا الإنتاج في تلك المناطق إلى تركيز عليه مما يعني أن هذه المناطق قد اكتسبت صفة الإنتاج التخصص أي أنها تخصصت في نوع معين من الإنتاج وهذا التخصص يتحدد بوفرة إمكانيات الإنتاج في موقع الإنتاج ومدى قرب أو بعد هذا الموقع عن مراكز التسويق¹.

6- الفلاحة شديدة التنافس: لا يمكن تحقيق سوق المنافسة الكاملة إلا إذا توافرت في ضمن هذه السوق شروط معينة وتتوافر بصفة رئيسية في صناعة الفلاحة ومن أهم هذه الشروط ما يأتي:

– كثرة العدد وصغر الحجم؛

– تجانس السلع والمنتجة؛

– قدرة عناصر الإنتاج على الحركة أو الانتقال؛

– المعرفة الكاملة.

7- ارتباط العمل المزرعي بالمعيشة : إن طبيعة المجتمع الريفي تحكم على اندماج العمل المزرعي

بالمعيشة الريفية لذلك أصبحت هذه السمة من السمات الرئيسية للزراعة، وقد يؤدي هذا الارتباط أحيانا جعل الفلاحة أكبر من مجرد نشاط اقتصادي بل هو أسلوب اجتماعي للحياة لذا نجد دائما انشداد المجتمع الريفي إلى الريف، ومن الصعوبة تغير مجرى حياته الريفية فمَنْزل الفلاح يعد بمثابة إدارة المزرعة وكثير من العمليات المزارعية يجري إعدادها في ذلك المنزل وقد يؤدي هذا الاندماج بين الإدارة والعمل المزرعي إلى تحسين معيشة المزرعة وزيادة مداخيلها، وأحيانا ينجم عن هذا الاندماج عدم معرفة ما يصرف من دخل المزرعة على النفقات الخاصة بالعائلة من أمور استهلاكية وغيرها من النفقات اللازمة لشراء عوامل الإنتاج اللازمة للعمل الإنتاجي².

¹ - عنبر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 282-285.

² - رحمن حسن الموسوي، اقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 28-38.

ثانيا مقومات القطاع الفلاحي

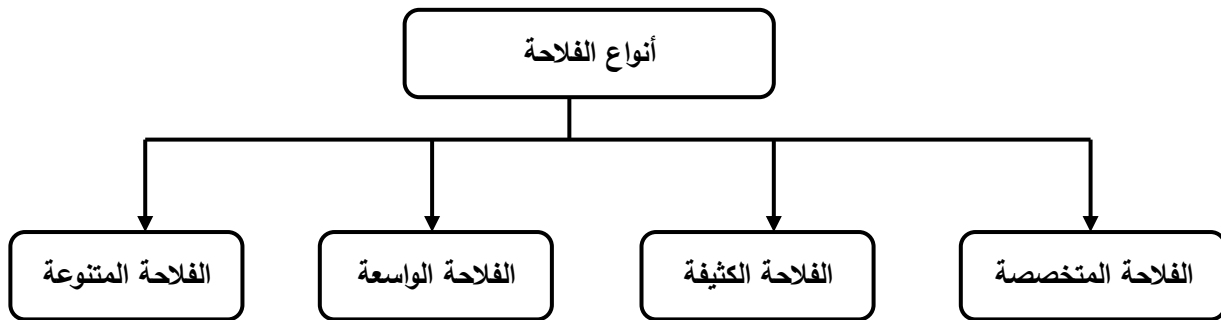
إن الفلاحة هي عملية ديناميكية تفاعلية لا يمكن قيامها من دون أربع مقومات أساسية وهي¹:

- 1 - **الإنسان**: وهو المورد البشري الفاعل في العملية الزراعية وعليه يتطلب أن يكون في مستوى الصحة والكفاءة المهنية بما في ذلك معرفته بالقواعد الزراعية الحديثة ولعل قبل كل شيء الاهتمام بصحته ورفع مستواه المعيشي والعلمي.
- 2 - **الأرض**: في المورد الطبيعي الأساسي في العملية الزراعية والتي تتطلب استصلاح لهذه الأراضي وإنقاذها من التآكل السكاني نتيجة غزو الأسمنت.
- 3 - **الماء**: على المستوى العالمي أصبحت المياه مشكلة الحاضر والمستقبل خصوصا مع ارتفاع عدد السكان والإسراف في استخدام المياه وهذا ما يستدعي إعادة ترشيد استخدام المياه.
- 4 - **التكنولوجيا الحديثة**: ويقصد بها وسائل الري المتطورة والآلات الحديثة والهندسة الوراثية والمحاصيل المعدلة وراثيا التي تعتبر جزء من التكنولوجيا الحيوية.

المطلب الثالث: أنواع الفلاحة

تعد الفلاحة واحدة من أقدم الأنشطة البشرية وأكثرها أهمية، حيث تلعب دورا محوريا في توفير الغذاء والمواد الخام للصناعة. ومع تطور المجتمعات وتنوع احتياجاتها، ظهرت أنواع مختلفة من الفلاحة لتلائم الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية في هذا السياق، سنستعرض أربعة أنواع رئيسية للزراعة متمثلة في الشكل الموالي.

الشكل (1-1): يوضح أنواع الفلاحة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

¹ - فريد عبة، أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018، ص 32.

1 - الفلاحة المتخصصة:

التخصص في زراعة منتج معين مثل: القمح أو القطن أو القهوة... الخ، ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من منتج ولكن أغلبية الدخل النقدي يأتي من منتج معين، إنتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص : تزويد الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الفلاحة كالحرث الحصاد الري... الخ، يسهل عملية تصنيف المنتج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد¹.

2 - الفلاحة الكثيفة:

ويقصد بها تلك الطريقة الزراعية التي تكون فيها نسبة المستخدم من العمل إلى الأرض (معامل العمل - الأرض) مرتفعة. فالأرض تمثل في هذا النوع من الفلاحة العامل الإنتاجي النادر بينما يمثل العمل العنصر الوفير ولذلك يمارس هذا النوع من الفلاحة في الدول المزدحمة بالسكان. وفي تلك المناطق التي تمارس هذا النوع من الفلاحة نجد أن إنتاجية العنصر النادر (الأرض) تكون مرتفعة بينما تكون إنتاجية العنصر الوفير (العمل) منخفضة. كما أن وفرة الأيدي العاملة تؤدي إلى رخص ثمنها ولذلك فإن طريقة الفلاحة الكثيفة لا تعتمد على التوسع في استخدام الآلات لارتفاع نفقة رأس المال نتيجة ندرته في تلك الدول².

3 - الفلاحة الواسعة:

وفي هذا النوع من الفلاحة تستخدم الأراضي بمساحات كبيرة جداً مع استخدام نسبة عالية من الآلات والمعدات الزراعية المتقدمة، وذلك بهدف الإنتاج على نطاق واسع لأغراض التصدير، وتسود هذه الزراعات في مناطق العالم الجديد سهول سيبيريا وأراضي البراري في أميركا الشمالية وإقليم البميا في الأرجنتين وأستراليا، ونظراً لقلّة الأيدي العاملة وكبر مساحة الأراضي القابلة للزراعة فإن غلة قد تكون

¹ - علي ريوح، الزراعة ودورها في الاقتصاد الوطني وعلاقته بالبيئة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2011-2012، ص 8.

² - كامل بكري، محمود بونس، عبد النعيم مبارك، الموارد واقتصادياتها ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، ص 78.

منخفضة عنها في حالة الفلاحة الكثيفة بينما يكون الناتج الفرد فيها أكثر ويدخل الفائض في التجارة الدولية وتتميز هذه الزراعات الحبوب الغذائية¹.

4 - الفلاحة المتنوعة:

وفي هذا النوع من الفلاحة يقوم المزارع بإنتاج بعض ما يحتاج إليه، وكذلك بعض السلع الأخرى، ولذلك فهو لا يعتمد بشكل كلي على محصول رئيسي واحد كما في حالة الفلاحة المتخصصة، وينتج سلع أكثر منها في حالة الاكتفاء الذاتي، أي أنها حالة وسط بين الفلاحة المتخصصة وزراعة الاكتفاء الذاتي².

¹ - أحمد منذور، أحمد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² - محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

يعد النمو لاقتصادية هدفاً رئيسياً ومهماً سَعَت وتَسعى جميع الدول لتحقيقه منذ قديم الأزل، وذلك من خلال البحث عن الوسائل والعوامل التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي. يُعتبر هذا النمو مقياساً يعكس الزيادة المحققة في إنتاج الدولة من السلع والخدمات على مر الزمن، وأحد أهم المؤشرات التي تعبر عن النشاط الاقتصادي للدولة، مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى دخل الفرد ورفاهيته. بناءً على ذلك، يُعد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة هدفاً أساسياً في خطط التنمية الاقتصادية، خصوصاً في الدول النامية.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي (مفهوم - خصائص - عناصر - أنواع)

يعد النمو الاقتصادي من أبرز المؤشرات التي تعكس مدى تطور دولة، حيث ينظر للنمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق تنمية شاملة، حيث يساهم في تحسين مستويات المعيشة لدى الأفراد، وتقليص معدلات الفقر وتوفير فرص العمل، ويتجاوز النمو الاقتصادي مجرد الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي، ليشمل أيضاً التحولات الهيكلية التي تمس مختلف القطاعات الاقتصادية، كالتوسع في القدرات الإنتاجية، وتحسين الإنتاج وتطور رأس المال البشري، ولهذا فإن فهمه يتطلب التطرق إلى مجموعة من الجوانب بدءاً من تعريفه النظري مروراً بخصائصه وعناصره الأساسية وصولاً إلى المحددات التي تؤثر فيه.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

لم يتفق الاقتصاديون عن تعريف محدد للنمو الاقتصادي كون هذا المتغير يخضع لعوامل وأنماط وتأثيرات بالغة التعقيد، وعلى الرغم من أن أكثر التعريفات قبولاً للنمو الاقتصادي هي تلك التي تركز على قدرة الاقتصاد في زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات صفة استمرارية ونذكر بعض تعاريف فيما يلي:

- النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيه زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمر عبر فترة ممتدة من الزمن (لربع قرن) حيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير متجددة من النضوب¹.

¹ - سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادي دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 61.

- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بالفترة تسبقها في الأجلين القصير أو المتوسط¹.

- النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يلتبسها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى مستوى العام للأسعار فهو يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة².

- إن أبسط تعريف للنمو الاقتصادي "هو توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها السكان"³.

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي:

• النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهم بمن يستند من ثمار النمو الاقتصادي؛

• النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة؛

• التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من النمو الاقتصادي؛

• النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بإطرء⁴.

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي : للنمو الاقتصادي ثلاثة انواع

• **النمو التلقائي** : هو ذلك النمو من الذي يحدث بشكل عضوي في اقتصاد بلد دون تخطيط علمي مسبق ويحدث عادة بشكل بطيء وتدرجي.

¹ - وعيل ملود، المحددات الحديثة لنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 80.

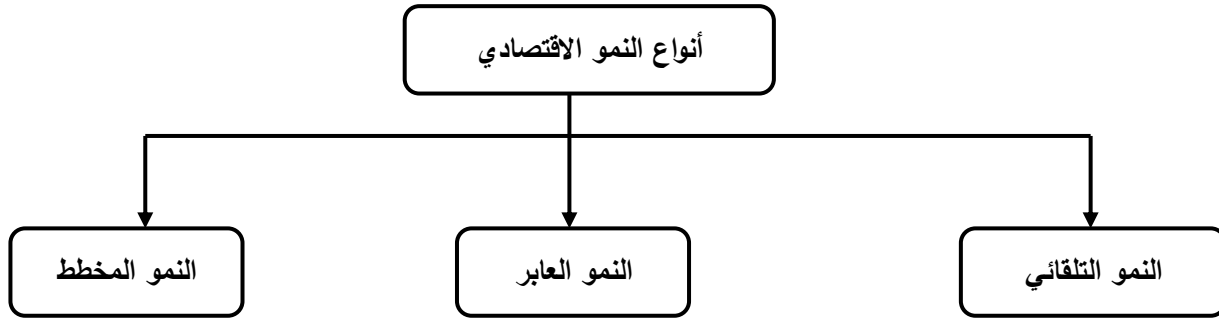
² - صياد شهباز ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادية ، رسالة ماجستير، مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 32.

³ - ولاسن بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، تر: صلاح دباغ ، مجلد 02، بالاشتراك مع مؤسسة فرنكين للطباعة والنشر، بيروت، نيويورك، 1968، ص 315.

⁴ - خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، دار الجامعة الجديدة، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 16.

- **النمو العابر** : وهو ذلك النوع من النمو الاقتصادي الذي يكون ناشئاً نتيجة بروز بعض العوامل الخارجية أو الداخلية في بلد ويزول بزوال تلك العوامل
- **النمو المخطط**: هو ذلك النوع من النمو الاقتصادي الذي يحدث نتيجة تخطيط علمي شامل للموارد وحاجات البلد¹.

الشكل (1-2): أنواع النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثاني: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي

يبني النمو الاقتصادي على مجموعة من المحددات والعناصر الأساسية التي تشكل دعامة أساسية تسهم في تحفيز النشاط الإنتاجي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبرز هذه المحددات والعوامل فيما يلي:

أولاً: عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساساً في عمل رأس المال التقدم تالنتكنولوجي وهي المتغيرات

في دالة الناتج الكلي : $Q=f(L.K.T)$ حيث:

Q : هي كمية الناتج الحقيقي في أي فترة من الزمن. L : حجم خدمات العمل

K : حجم الموجودات الرأسمالية. T : مستوى المعرفة الفنية والتكنولوجية.

1 - العمل (L): هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في

إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا

عدد ساعات العمل وإنتاجية عنصر العمل أي كلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج وإنتاجية

العمل هي حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

¹ - مصطفى يوسف كافي، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، ناشر ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص 268.

2 - رأس المال (K): هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين ويعتبر عنصر من عناصر النمو لأنه يساعد على تحقيق التقدم ن جهة وعلى توسيع الناتج من جهة بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.

3 - التقدم التقني أو التكنولوجي (T): وهو عبارة عن مجموعة من النظم والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج أي الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج خلال العملية الإنتاجية حتى ولو بقيت عناصر الإنتاج "العمل ورأس المال" على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي¹.

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن تحديد هذه العوامل في ما يلي عوامل اقتصادية وغير اقتصادية.

1- العوامل الاقتصادية

- كمية ونوعية الموارد البشرية : (HUMEN SOUROS) نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن معدل الدخل الحقيقي للفرد.

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ÷ عدد السكان

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي ، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير .

لكن هنالك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار ، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)؛
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛
- نسبة التعليم المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال؛

¹ - العربي فاروق، النمو التنمية من المنظورات الكلاسيكية والحديثة، الإشارة إلى حالة الجزائر ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 69.

• درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل؛

- كمية ونوعية الموارد الطبيعية : (NATUREL RESOUROS) : يعتمد إنتاج اقتصاد معين على كمية ونوعية موارد الطبيعة كدرجة خصوبة التربة ووفرة المعادن المياه الغابات وغيرها ، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا أن يكشف أو يطور موارده طبيعة تؤدي إلى رفع من النمو الاقتصادي في المستقبل¹.

- تراكم رأسمال : لابد للمجتمع أن يضحى بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل الطرق المواصلات -الجسور المدارس -الجامعات والمستشفيات الخ ، فالمعدل الذي يستطيع أن يضيفه المجتمع إلى كمية رأسمال يؤثر على معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع ، أما العوامل المجددة لمعدل تراكم رأسمال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار أولا:

أ- توقعات الأرباح (PROFIT EXPEDATIONS)؛

ب- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار .

وتختلف هذه العوامل من بلد إلى آخر، ومع ذلك فإن أول ظهور لعملية تراكم رأسمال بالنسبة لجميع الإخاطر في ضرورة التضحية².

- التقدم التكنولوجي : التكنولوجيا عبارة عن مخزون المعرفة المتاحة للمجتمع ما في لحظة معينة في مجال (الفنون الصناعية) والتنظيم الاجتماعي ،والذي تجسد في السلع والأساليب الإنتاجية والإدارية عن الأفراد والمؤسسات والدولة مثل تغير أو تحسين مستوى نوعية التكنولوجيا المتاحة كاستكشاف أساليب إنتاجية جديدة و سلع غير معروفة سابقا وتصاميم هندسية مبتكرة، ولهذا أجمع العلماء المهتمين بلأن التقدم التكنولوجي يشكل واحد من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي إن لم يكن أهمها على الإطلاق³.

¹ - مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 473-471.

² - إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، وائل للنشر ، ص 280.

³ - سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة العراق، أطروحة دكتوراه تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص38.

2- عوامل اجتماعية : SOCIAL FACTORS : تتضمن المواقف والقيم الاجتماعية فمصطلح المواقف يقصد به المعتقدات الكلية المسببة لسلوك الإنساني ليكون ما هو عليه، أما مصطلح القيم يشير لمحفزات هذا السلوك لتحقيق أهداف معينة، فقد كان لهذا العامل دورا كبيرا في غرس روح المغامرة والتحدي والاستكشاف والاختراع وترسيخه لمدادات الادخار والاستثمار الأقدم على المخاطرة للحصول على ربح، وهو ما يطبق عليه ارثر لويس بالرغبة في الاقتصاد، وهو الأمر الذي ساهمت الثورة الأوروبية على إحداث الثورة الصناعية خلال القرن الثامن والتاسع عشر ، والتي كانت بين مقومات التنمية والنمو الاقتصادي لتلك الدولة¹.

3- العوامل السياسية : POLITICAL FACTIONS : يتأثر النمو الاقتصادي للبلد بشكل كبير بيئة السياسية حيث يعتبر كل من الاستقرار السياسي والإدارة القوية والفعالة ضروريا ومفيدا للنمو الاقتصادي الحديث، فكلما زاد الاستقرار السياسي في بلد زادت درجة ثقة الأفراد في الدولة ، وبالتالي يتم وضع خطط طويلة الأجل، ويمكن لعملية النمو أن تستمر دون أي عوائق، كما أن وجود جو من السلام في البلد ، إضافة إلى القوانين والأنظمة الجيدة يعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة ، وبالتالي يكون هنالك المزيد من تكوين رأس المال نتيجة الاستقرار السياسي والإدارة القوية ، فليّن بعض الدول مثل إنجلترا ، الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، اليابان قد استطاعت بلوغ أعلى درجة من الاقتصاد، ولذلك من الضروري تحقيق النمو الاقتصادي السريع للبلد أي تكون لديه إدارة قوية فعالة ونزيهة خالية من الفساد على جميع المستويات².

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

بشكل عام يمكن أن نميز ثلاث أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي، وهي تتعلق بمعايير الدخل المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية.

1 -معايير الدخل: تعتمد هذه المعايير في مجملها على دخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي، والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد إلى آخر ومن معايير نجد:

¹ - بشير هارون، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال فترة 1990-2018)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم اقتصادية تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2021-2022، ص 83.

² - أمال معط الله، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1970-2012، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014 ص 124.

أ - معيار الدخل القومي الكلي: حيث يعتمد هذا المعيار من اسمه على مقارنة مدى التقدم الدول بين بعضها البعض ، قياس بين الدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية ، فإذا حققت دولة ما كقطر دخلا سنويا يعادل 65 مليار دولار مقارنة بالبحرين التي لم تحقق إلا 46 مليار دولار لنفس السنة ، فإننا نقول أن قطر أكثر تقدما من البحرين ، وفقا لهذا المعيار حيث لقي بعض المعارضة من طرف أوساط اقتصادية ذلك لكون زيادة حجم الدخل القومي يرافقه معرفة بعدد السكان الدول محل المقارنة ، إضافة الهجرات التي تتم منها وإليها .

ب - معيار الدخل القومي الكلي المتوقع: يمكن تعديل المعيار السابق إلى معيار ثاني هو الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدول ، وإمكانيتها المختلفة ، ولذلك يوصي بعض الاقتصاديين بهذا المعيار .

ت - معيار متوسط الدخل: يعتبر هذا المعيار أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل ، وعدد السكان معا ، ويمثل متوسط الدخل الفردي وحجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان معا أي (متوسط الدخل الفردي = الدخل القومي ÷ عدد السكان) ، ومع هذا إن المقياس تعرض لجملة من المشاكل يمكن إيجازها في ما يلي:

- نظرا لضعف أنظمة في الدول النامية ، لذلك فإن هنالك تشكيك في إحصائيتها الرسمية التي تعطي قيمة غير دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل وهو ما يعني الخطأ في تقييم متوسط الدخل الفردي؛

- يظهر الخلاف عند حسابه من حيث أنه يحسب لمجمل عدد السكان أم يختص بالسكان العاملين ، وقد حسم أمر ، ذلك بأن حسابه بالنسبة لمجمل السكان يكون مفيدا من نواحي الاستهلاك ، أما إذا خص بالسكان العاملين فإنه يكون مفيدا من نواحي الإنتاج، وهنا يجب الإشارة إلى أنه يمكن ينتج لنا نوعين من المعادلة:

• معادلة النمو البسيط: الذي يحسب وفق المعادلة:

$$TC = \frac{Y_n - Y_{n-1}}{Y_{n-1}} \times 100$$

حيث: Y_{n-1} الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

Y_n : الدخل الحقيقي في فترة التالية.

TC معدل النمو.

- معدل النمو الاقتصادي المركب : فيحسب وفق العلاقة التالية:

$$Yr_n = Yr_0(1 + TC)^n \Rightarrow TC = \sqrt[n]{Yr_n/Yr_0}$$

حيث: Yr_n الدخل الحقيقي في فترة n

TC : معدل النمو.

n : عدد السنوات

Yr_0 : الدخل الحقيقي في فترة الأساس.

ت-معادلة سنجر (Singer) للنمو الاقتصادي: وضعت هذه المعادلة من طرف أستاذ سينجر 1952

وهي نتيجة توصل إليها بمساعدة بعض الاقتصاديين وتعطى وفق العلاقة التالية $D=SP-R$ حيث:

- D : معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

- S : معدل الادخار الصافي.

- P : إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة).

- R : معدل نمو السكان.

حسب سنجر فإنه افتراض قيم عديدة لهذه المتغيرات بحيث $S = 6\%$ و $R = 1.25\%$

من الدخل القومي، لأن هذه التقديرات لا تتماشى مع وضع السائد للدول النامية مما ينتج عن ذلك ظهور معدل سلبي للنمو الاقتصادي، وبالتالي عدم صلاحية هذه المعادلة في ظل الظروف السائدة في مثل هذه الدول، وهذا ما يقلل من الاعتماد عليها في قياس النمو الاقتصادي¹.

2 -المعايير الاجتماعية : يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات

التي تعيش الحياة اليومية للأفراد المجتمع وما يعترئها من تغيرات ، فهناك الجوانب الصحية ، والجوانب الخاصة بقطاع التغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.

3 -المعايير الهيكلية: كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية

نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية، والمعدنية، حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة ، وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة ، إلا أن هذا الوضع وبالأخص منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة، منها تعرض أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، واستمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها ، وكذلك استمرار تبعيتها

¹ - إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،

عمان، الأردن، 2012، ص 247-248.

الاقتصادية للعالم الخارجي، ومن هنا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغييرات هيكلية في بيئتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع، وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه، إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة¹.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية قسم الاقتصاد ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2003، ص 93-109.

المبحث الثالث: القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

يُعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية التي تُسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، سواء في الدول النامية أو المتقدمة ، إضافة إلى دوره الأساسي في توفير الغذاء والأمن الغذائي، يشكل هذا القطاع عاملاً مهماً للدخل القومي، ومصدراً للتشغيل، خاصة في المناطق الريفية، فضلاً عن كونه حجر الزاوية في العديد من الصناعات التحويلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي، وعليه فإن دراسة العلاقة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي تُعد ضرورة لفهم آليات تحقيق التنمية المستدامة، ووضع السياسات الفعالة التي تُعزز دور الفلاحة في الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: دور الفلاحة في النمو الاقتصادي

يعد القطاع الفلاحي من المحركات الأساسية لعملية التنمية نظراً لدوره الحيوي في تحقيق النمو، ويتيح هذا القطاع فرصاً واسعة للاستثمار، كما يعتبر من أهم مصادر النمو الاقتصادي.

أولاً: دور الفلاحة في النمو الاقتصادي:

يمثل القطاع الزراعي عماد الاقتصاد في البلدان الأقل نمواً، فهو يمثل الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (حيث يتراوح بين 30 و 60 في المائة في ثلثي هذه البلدان)، وتشتغل به نسبة كبيرة من القوى العاملة (40 في المائة، بل وقد تصل إلى 90 في المائة في معظم الحالات)، ويمثل مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي (25 في المائة، بل وقد تصل إلى 95 في المائة في ثلاثة أرباع البلدان الأقل نمواً)، ويوفر الجانب الأكبر من الأغذية الأساسية كما يوفر سبل العيش وغير ذلك من أشكال الدخل لأكثر من نصف السكان في هذه البلدان. وتوفر الروابط القوية -السابقة على الإنتاج واللاحقة له- التي تربط الفلاحة بالقطاع الريفي وغيره من قطاعات الاقتصاد قوة دفع إضافية للنمو وتوليد الدخل.

ومن هنا، لا يمكن تحقيق تقدم ملموس في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى الأمن الغذائي في معظم هذه البلدان دون النهوض بالقدرات البشرية والإنتاجية للقطاع الزراعي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، لأن وجود نظام غذائي وزراعي قوي ونابض يمثل أحد الأعمدة الرئيسية في أي إستراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي والتنمية. ولا يمكن أن تظل الفلاحة في البلدان الأقل نمواً تلقى ذلك القدر الضئيل من الاهتمام في السياسات والاستثمارات¹.

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دور الزراعة في التنمية في البلدان الأقل نمواً وفي إدماجها في الاقتصاد العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نمواً، بروكسل، بلجيكا، 14 مايو، أيار 2001.

ثانيا: دور الفلاحة وتحفيز نشاط النمو:

تشير الأدلة التجريبية التي تمت مراجعتها، وإن كانت غير كاملة إلى أن الأنشطة الفلاحية الأولية يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي. ومع ذلك، فإن دور الفلاحة في النمو يعتمد على السياق، وسيختلف اعتماداً على تفاعل عوامل مثل مستوى التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الموارد الجغرافية والموارد الطبيعية. إن تحقيق أقصى استفادة من مساهمة الفلاحة في النمو والتحول الهيكلي يتطلب فهماً دقيقاً للفرص المحددة في الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى التزام قوي بالسياسة. في المراحل الأولى من التنمية، يبدو أن الروابط الاستهلاكية تهيمن على الدور الذي تلعبه الفلاحة في تحفيز النشاط في بقية الاقتصاد. تشير الدلائل المستمدة من دراسات المضاعفات الفلاحية في إفريقيا وآسيا إلى أن ارتفاع الدخل الفلاحي مع تحسين الإنتاجية الفلاحية يخلق طلباً على غيرهم وهذه هي القناة الرئيسية التي ستقود الفلاحة من خلالها النمو في البلدان منخفضة الدخل. تشير الأدلة إلى أنه مع نمو الاقتصاديات، تصبح الروابط الأمامية مع القطاعات التي تعالج الإنتاج الفلاحي أكثر أهمية¹.

ومع ذلك، فإن مدى تأثير الفلاحة على النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل مستوى التنمية، توفر الموارد، والبنية التحتية، فضلاً عن السياسات الداعمة للاستثمار في الفلاحة وتعزيز إنتاجيتها.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي

يعد تنويع الصادرات أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة الدول التي تعتمد بشكل مفرط على صادرات الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز، في هذا السياق يبرز القطاع الفلاحي كأحد البدائل الإستراتيجية القادرة على إبراز القاعدة التصديرية للاقتصاد الوطني.

1- الأهمية الإستراتيجية للنشاط الزراعي:

إن بحث الأهمية الاقتصادية للنشاط الزراعي تتطلب التعرض لدرجة الترابط والتأثير المتبادل بين النشاط الزراعي ، وبين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية (Les phénomènes socio-économiques globaux) للنشاط البشري ككل ، وسوف نعرض باختصار هنا لأهم مساهمات النشاط الزراعي وخاصة في مجال التنمية والتطوير للاقتصاديات المتخلفة في ما يلي:

¹ - حسين عماري، أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه طور ثالث، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ، البويرة، 2021-2022، ص 44.

الفصل الأول القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

- يساعد نمو النشاط الزراعي في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي عموماً ، وذلك نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الصناعية وخلق قيمة مضافة أعلى في داخل الاقتصاد المتبادل بين النشاط الزراعي والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة به من صناعات وصناعات تحويلية أخرى؛
- ما زال النشاط الزراعي يعتبر بمثابة القطاع الرئيسي لاستيعاب القوى العاملة في كثير من الدول النامية، حيث يمثل العاملين فيه ما يزيد عن 40% من العاملين في الاقتصاد القومي ككل ، وهكذا فإنه يمثل مجاًلاً لتوظيف فئة كبيرة من القوى العاملة، وخاصة في المناطق والدول المزدهمة بالسكان؛
- يساهم القطاع الزراعي أيضاً في مجال التراكم الرأسمالي وذلك عندما يحقق فائضاً (مدخرات) يتم تحويلها لتمويل الاستثمارات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي؛
- يمكن أن يساهم القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية ، وذلك في حالة ما إذا كانت الصادرات الزراعية من المنتجات الغذائية وغير الغذائية تزيد عن الواردات الزراعية ، وفي هذه الحالة يكون هناك كسب صافي فائض للقطاع الزراعي يمكن أن يُسهم في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، وقد أدى إهمال النشاط الزراعي في معظم الدول النامية، ومحاباة الصناعة على حساب الفلاحة إلى وجود كثير من الاختلالات التي ترتب عليها انخفاض الإنتاج الغذائي وزيادة الواردات من هذه السلع ، وكذلك إلى تدهور أحوال الفلاحة وافتقار الريف عموماً ، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك السياسات السعريّة الزراعية¹؛
- السياسات الاقتصادية في الدول النامية وتخلف النشاط الزراعي ، بتراجع الإنتاج الزراعي في معظم الدول النامية عن ملاحقة النمو السكاني فيها في السنوات الأخيرة ، وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي الغذائي النباتي والحيواني.
- لقد تدهورت نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي في معظم الدول النامية ، وزاد العجز في موازينها التجارية الزراعية ، حيث زادت بدرجة كبيرة الواردات من المنتجات والمواد الغذائية ، ونقصت في نفس الوقت كمية الصادرات الزراعية نتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية في هذا القطاع، ولم يحقق في هذا القطاع فائض نجح بتحقيق معدلات التراكم اللازمة في القطاعات الأخرى².
- كما أن السياسات الاقتصادية التجارية، التحويلية، النقدية والسعريّة كانت كلها في غير صالح النشاط الزراعي، تحقيقاً لشعار (لتصنيع بأي ثمن) ذلك الشعار الذي عملت على تحقيقه معظم الدول

¹ - أحمد محمد منذور، أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 80-82.

² - المرجع نفسه، ص 80-82.

النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي دون أن تعمل على تحقيق التكامل والتناسق اللازم بين تنمية القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، بما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة.

المطلب الثالث: العلاقة السببية بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

يساهم القطاع الفلاحة بالكثير في النمو الاقتصادي، إذا ما توفرت الظروف المناسبة حيث تتمثل هذه المساهمات ، العمالة للقطاع غير زراعي، توفير إمدادات غذائية بأسعار حقيقة ثابتة أو متناقص تصدير الفائض الذي يعتبر كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي لشراء السلع الرأسمالية وخدمات تكنولوجيا غير متوفرة محليا، استثمار المدخرات في نشاطات غير زراعية سواء في الوسط الريفي أو الحضري، كما تعتبر الفلاحة القطاع الرئيسي المساهم في النمو الكلي للصناعات المعتمد عليها، حيث كان نمو قطاع الفلاحة بمثابة نقطة البدء للثورة الصناعية التي انتشرت في البلدان معتدلة المناخ من إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر في اليابان في أواخر القرن التاسع عشر ، وفي الآونة الأخيرة كان النمو الزراعي في الصين والهند ولفيتنام بمثابة الثورة التي انطلقت منها النهضة الصناعية ويمكن تأكيد التجارب الناجحة لهذا التحول الهيكلي بالشواهد الدالة على ارتفاع الإنتاجية الفلاحية الذي ينجم عنه فائض في الإنتاج الزراعي الذي ارتبط جزئيا بتمويل التنمية الصناعية وتهيئة الأسباب التي أدت إلى خفض أسعار المواد الغذائية.

وفي سياق هذا التحول تكمن المقارنة في أن ارتفاع نمو قطاع الفلاحة كان أمرا ضروريا لتحفيز النمو الاقتصادي الكلي وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض نصيب القطاع الفلاحة في إجمالي الناتج المحلي حيث هنالك أربعة أسباب تؤكد قدرة القطاع الزراعي على دفع عجلة النمو الاقتصادي وهي كالتالي¹:

1- أسباب قدرة قطاع الفلاحة على دفع عجلة النمو الاقتصادي:

أشار البنك الدولي في تقرير التنمية لعام 2008 إلى أربعة أسباب رئيسية تعد الدافع لعجلة النمو الاقتصادي في حالة البلدان المعتمدة بشكل كبير على الفلاحة وهي:

- **القطاع الكبير:** يشير النصيب الكبير لقطاع الفلاحة في إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل التي تخوض غمار المرحلة الأولى من التحول لاقتصاد السوق، إلا أن قوة نمو قطاع الفلاحة كانت عاملا أساسيا وضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي الكلي؛

¹ - مغيث رشيدة ، نور الدين بختة ياسمين ، دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات وتحفيز النمو الاقتصادي. حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2023-2024، ص 23.

• **خفض أسعار المواد الغذائية:** تتميز المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب والدرنيات بضعف التبادلات التجارية الخاصة بها على المستوى العالمي وحتى المنتجات الأساسية الهامة المتبادلة على نطاق واسع على الصعيد العالم، تساهم فيها البلدان التي تتميز بارتفاع تكاليف النقل والتسويق خاصة في المناطق الريفية الداخلية البعيدة عن السواحل بشكل ضعيف، وهذا ينتج عنه تحديد أسعار المواد الغذائية حسب الإنتاجية الزراعية في هذه البلدان، وهذه الإنتاجية تقوم بدورها بتحديد مستويات الأجور والقدرة على المنافسة الدولية وبالتالي فهي من بين عوامل النمو الرئيسية.

• **الميزة النسبية:** تعتمد اقتصاديات البلدان النامية على تشكيلة متنوعة من الصادرات الأولية، فالميزة النسبية في هذه البلدان تتميز بتوفر الموارد الطبيعية الملائمة للزراعة في مقابل نقص العمالة الماهرة في قطاع الفلاحة وصعوبة مناخ الاستثمار التي تحد من قدرة سلع الصناعات التحويلية على المنافسة.

• **روابط النمو:** ينطوي نمو قطاع الفلاحة على قوة الروابط بين هذا النمو والقطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ أن إنفاق الدخل الزراعي على السلع والخدمات المحلية غير القابلة للتبادل التجاري يؤدي إلى تحفيز الطلب على الصناعات والخدمات المحلية، ومن شأن روابط الإنتاج أن تشجع النمو في قطاعات تجهيز المنتجات الزراعية وتسويق المواد الغذائية والطلب على الخدمات والمستلزمات الوسيطة.

2- مساهمة القطاع الفلاحي في نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى:

إلى جانب حصة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي يسهم القطاع الفلاحي بشكل مباشر في تحقيق قيم مضافة في قطاعات أخرى مرتبطة بالنشاطات الفلاحية مثل الأسمدة البذور نظم الري الآلات علف الحيوانات الأدوية البيطرية المواد الكيميائية الزراعية الصناعات النسيجية والصناعات الأخرى المرتبطة بشكل أساسي على الفلاحة في تسويقها وزيادة على ما سبق تعتمد عدة أنشطة تجارية وخدمية أخرى مثل النقل تجارة الجملة تجارة التجزئة المطاعم قطاع التأمينات والبنوك صناعة تجهيز الأغذية على الإنتاج الفلاحي باعتباره مساهما رئيسيا فيها¹.

¹ - مخلوف عبد النور، كموش عبد المجيد، **القطاع الفلاحي 5 خيارات استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة القطاع الفلاحي لولاية ميله** ، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الاقتصاد الجزائري المداخل ولحلول، ص 5-6.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن القطاع الفلاحي يعد من الركائز الأساسية التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تبرز أهمية هذا القطاع من خلال تعريفه وخصائصه، ودوره المحوري في توفير الأمن الغذائي ودعم الاستدامة البيئية، كما أن تنوع الزراعة والمقومات التي تعزز أداء القطاع الفلاحي تؤكد على إمكاناته في دفع عجلة التنمية.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فإن التعريف به وتحليل خصائصه ومحدداته يظهر مدى ترابطه مع القطاع الفلاحي، ومن خلال دراسة المقاييس المختلفة للنمو الاقتصادي، يمكن استنتاج أهمية تعزيز القطاعات الأولية كمحفز رئيسي للنمو.

أما بالنسبة للعلاقة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي، فقط تم تسليط الضوء على الأدوار المتعددة التي تلعبها الزراعة في دفع التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أهميتها الإستراتيجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبذلك يمكن القول إن العلاقة السببية بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي تعد علاقة تكاملية تفرض وضع خطط تنموية شاملة تعزز التفاعل بينهما.

الفصل الثاني

القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(2023-2010)

- المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر
- المبحث الثاني : السياسات المنتهجة لترقية القطاع الفلاحي في الجزائر
- المبحث الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي

تمهيد:

يمر الاقتصاد الجزائري بمرحلة حساسة تتطلب تنويع مصادر الدخل الوطني وتجاوز التبعية البترولية، يأتي القطاع الفلاحي كأحد البدائل الاستراتيجية الذي يعد من أهم القطاعات الإنتاجية الذي قد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث جاء هذا الفصل التطبيقي ليسلط الضوء على الواقع الفلاحي الجزائري، ومن زاوية تحليلية شاملة وقراءة دقيقة تهدف إلى إيجاد تحليل علمي قائم على معطيات وبيانات حديثة عن أهم السياسات الحديثة المنتهجة من طرف الدولة خلال الفترة (2000-2024) من خلال مؤشرات اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التشغيل وكذا قدرته على تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يعطى أهمية إستراتيجية تنموية، حيث يساهم هذا القطاع بشكل كبير ومباشر في تحقيق الأمن الغذائي، تشغيل اليد العاملة، والحد من الفقر خاصة في المناطق الريفية، كما يلعب دورا محوريا في تنويع مصادر الدخل الوطني، خاصة في ظل التقلبات التي يشهدها سوق المحروقات الذي طالما شكل عصب الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع مثل ندرة المياه والتغيرات المناخية وارتفاع تكاليف الإنتاج، إلا أن الحكومة الجزائرية تعمل على تعزيز مكانته من خلال مجموعة من التدابير من خلال سياسات وبرامج تهدف إلى تجديد البنية التحتية، ودعم الفلاحين وتشجيع الاستثمار في الزراعة المستدامة.

وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول الغنية بالأراضي الزراعية، وهذا راجع إلى الموقع الإستراتيجي والطبيعة المناخية والجيولوجية، مما يجعل هذا القطاع أحد القطاعات الأكثر أهمية في الجزائر.

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

باعتبار أن القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات الإستراتيجية نظرا لما يملكه من موارد بشرية وطبيعية تمكنه من تعزيز النمو الاقتصادي والمساهمة في الناتج الوطني.

أولا: الأراضي الزراعية:

على الرغم من المساحات الشاسعة التي تزدهر بها الجزائر والتي تقدر بـ 2.381.741.10 كم²، والتباين الجغرافي الذي تتمتع به بين 4% من النل و 9% من الهضاب، و 87% من الصحراء، إلا أنه حسب التقارير الإحصائية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية فإن المساحة الفلاحية في الجزائر ضئيلة جدا، حيث تقدر بـ 3.5 إلى 4 مليون هكتار، والتي تمثل في 17.8% من المساحة الكلية للجزائر ولم يستغل هذه المساحة سوى 8.5 مليون هكتار، أي ما يمثل 20% من المساحة الزراعية الإجمالية، وما يزيد من تفاقم المصاعب هو تقلص الأراضي الفلاحية نتيجة التوسع العمراني، حيث يمكن تصنيف الأراضي الزراعية في الجزائر إلى ما يلي¹:

¹ - بن عمر خالد، بورزامة الجيلالي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2014)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 04، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ديسمبر 2018، ص 33.

1- المساحة الزراعية الكلية (SAT): وتشمل كل الأراضي التي تستغل فعلا، بالإضافة إلى المراعي، وتلك التي تتوفر على مقومات الزراعة ولكنها تتطلب استصلاح وتهينة قبل أن تصبح جاهزة للاستغلال.

2- المساحة المستخدمة للزراعة (SAU): وهي التي تستخدم فعليا أي التي يتشكل من خلالها الناتج الزراعي كل سنة وتضم:

أ- مساحة المحاصيل الموسمية الزراعية: وتمثل المساحة التي تزرع في السنة مضروبة بعدد المحاصيل التي تتناوب عليها خلال تلك السنة، حيث تخضع للتناوب في زراعتها سواء تعلق الأمر بالزراعات الفصلية السنوية أو الزراعات متعددة السنوات.

ب- مساحة المحاصيل الدائمة: وتتمثل في المساحات التي تزرع بمحصول واحد في السنة بصفة دائمة مثل الأشجار المثمرة والمروج الطبيعية.

ج- المساحة المستريحة: وهي المساحة الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم إما بسبب عدم كفاية المياه أو إراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى بشرط أن لا تتعدى مدة استراحتها خمس سنوات وإلا اعتبرت نوع من أراضي المراعي.

د- المراعي والمراعي: وتشمل كل المساحات التي لم تستغل لأكثر من 05 سنوات وتتميز بنباتاتها الصالحة للرعي¹.

الجدول (1-2): نسبة الأراضي المزروعة خلال الفترة (2015-2022) الوحدة: ألف هكتار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مساحة الأراضي	8488.03	8494.57	8534.60	5522.41	5724.78	8509.57	8509.57	8503.62
المزروعة	3.563	3.566	3.583	2.318	2.403	3.572	3.572	3.570

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 38، 41، 43.

يبين الجدول أن مساحة الأراضي المزروعة تختلف من سنة إلى أخرى وفقا للعوامل والمتغيرات نسبة لذلك ما عدا سنتي 2020 و 2021، بقيت ثابتة، قدرت بـ 3.572 %، ونلاحظ كذلك انخفاض نسبتها مقارنة بالمساحة الإجمالية للجزائر وهي تقدر بحوالي 3 % وهي نسبة قليلة جدا أو شبه منعدمة.

¹ - مكرسي لمياء، هاجر بوعكاز، تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2023، ص 74.

ثانيا: الموارد المائية:

تعتبر المياه من أهم العناصر التي تتحكم في الإنتاج وتكثيف الزراعة، حيث تطور القطاع الفلاحي وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية التي تشتغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، حيث تنقسم المواد المائية إلى:

1- المواد المائية المطرية: تقدر كميات الأمطار التي تتساقط سنويا في الجزائر بـ 197 مليار م³ بمعدل تساقط سنوي يقدر بـ 82 ملم وهو معدل ضعيف.

2- الموارد المائية السطحية: تتمثل في الوديان والأنهار التي تعتبر قليلة في الجزائر تقدر بحوالي 13.5 مليار م³ سنويا، وعلى الرغم من قلتها فإنه لا يستغل منها إلا 22% والباقي يصب في البحار والشطوط، بالإضافة إلى سدود وحواجز مائية تم إنشاء حوالي 98 سد و 19 سد في طور الإنجاز ومنه قدرت المياه القابلة للتعبئة في الجزائر بـ 13.7 مليار متر مكعب¹.

3- المياه الجوفية: تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بحوالي 7 مليار م³/سنة في شمال البلاد و 5 مليار م³/سنة في جنوب البلاد، ويمكن تقسيم الموارد المائية الجوفية في الجزائر إلى قسمين:

أ- المياه الجوفية في الشمال: تقدر المياه الجوفية الممكن استغلاله حوالي 2 مليار م³/سنة، وهي مستغلة حاليا بنسبة 90%، أي ما يعادل 8.1 مليارات م³/السنة، وتشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية و 23000 بئر عمق و 90000 ينبوع و 60000 بئر صغير تجل كلها من المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات على عكس الموارد الجوفية الموجودة في الجنوب، فإن الاحتياطات في شمال البلاد قابلة للتجديد، حيث أنها تمثل في المجموع 126 طبقة رئيسية.

ب- المياه الجوفية في الجنوب: إن منطقة الصحراء تكاد لا تعرف سبلا سطحية إلا أنها تتوفر على موارد مائية جوفية هامة، وتوجد على أعماق كبيرة من سطح الأرض، حيث يصل عمقها إلى نحو 2000م، وتقدر احتياطات المياه الجوفية بحوالي 5 مليار م³/السنة، وأغلبية غير قابلة للتجديد وبلغ حجم الاستغلال الحالي 2.2 مليار م³ سنويا، ويبقى الإشكال في كافة استخراجها لأنها تتطلب تقنيات وموارد ضخمة².

¹ - طالجنى وداد، دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (دراسة فترة 2000-2018)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص 566.

² - مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية -دراسة حالة ولاية غليزان-، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص 90-91.

الجدول (2-2): توزيع مصادر مياه الري في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

2017-2015			2014-2009			2008-2000			نوع المصادر	مصادر مياه الري
النسبة %	المساحة المروية	عدد المصادر	النسبة %	المساحة المروية	عدد المصادر	النسبة %	المساحة المروية	عدد المصادر		
---	---	---	7.83	9.616	42	7.41	63.4	38	السدود الكبرى	مصادر المياه السطحية
0.81	10.68	168	0.82	10.07	152	0.74	6.33	118	السدود الصغيرة	
0.49	6.51	275	0.56	6.877	294	0.45	3.85	209	سدود التل	
---	---	---	7.25	89.038	12448	7.09	60.67	12017	خطوط الماء	مصادر المياه الجوفية
48.55	633.88	73244	48.57	596.49	72608	47.2	403.9	70718	المطر	
27.38	357.51	156430	31.46	386.36	158415	30.17	258.8	151007	الآبار	
1.76	23.031	5349	1.75	21.49	6438	1.39	11.94	6110	الينابيع	
20.96	273.7	1817	1.72	21.12	1384	1.48	12.66	1218	المصادر الأخرى	
100	1305.5		100	1141.0		100	855.7		إجمالي المساحة المروية	

المصدر: كتمير حورية، أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة سعد دحلب، البليدة 02، 2020-2021، ص 118.

ثالثا: الموارد البشرية:

تمتلك الجزائر كغيرها من الدول العربية رأسمال بشري يلعب دورا مهما في النهوض بالقطاعات الحيوية التي من ضمنها الزراعة، وفي هذا الإطار سعت الحكومة الجزائرية إلى توفير حياة متكاملة واليد العاملة المنخرطة في الزراعة، ونجد هذا الاهتمام يأخذ منهجا تصاعديا منذ بداية التسعينيات مع هجرة اليد العاملة في القطاع من الأرياف إلى المدن، وتتمثل في نسبة 13% إلا أن الجزائر تمتلك رأسمال بشري عامل مهم ومهتم بالزراعة بنسبة كبيرة مقارنة بغيرها من الدول¹.

الجدول (2-3): يمثل عدد السكان الكلي وسكان الريف خلال الفترة (2014-2022) الوحدة النسبة

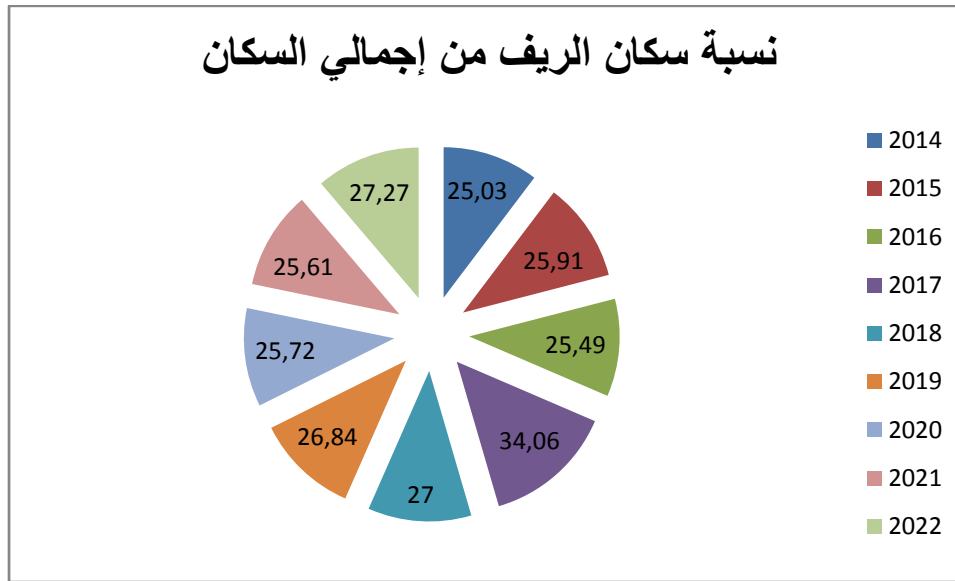
المئوية

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السكان الكلي	39114.23	39963	408363	41721	42600	43000	44250	44178	44903
سكان الريف	9792	10357.80	10413	14211.63	11498.04	11542.87	11382	11317	12248
نسبة سكان الريف من إجمالي السكان	25.03	25.91	25.49	34.06	27	26.84	25.72	25.61	27.27

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38، 41، 43.

¹ - مخلوفي الزوبير، دراسة قياسية تحليلية لتأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال فترة (1990-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021-2022، ص 125.

الشكل (2-1): نسبة سكان الريف من إجمالي السكان



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (3-2)

رابعاً: الموارد الرأسمالية (الآلات الزراعية):

حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO يمكن تفصيل مكونات المورد الرأسمالي الفلاحي بالثروة الحيوانية، التقنية الفلاحية، الأشجار المزروعة، نفقات تحسينات الأراضي والهيكل المستخدمة في الإنتاج الحيواني وخلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2017، تم تسجيل 12.99 مليار دولار و 14.20 مليار دولار على التوالي كقيم لرأس المال الفلاحي الصافي ومنه قدرت نسبة الزيادة بـ 1.2 مليار دولار، أيضا عرف استخدام الأسمدة الفلاحية تطورا كبيرا إذ بلغ على سبيل المثال سنة 2013 استخدام الأسمدة معدل 14 كلغ للهكتار الواحد من المساحة الفلاحية المستغلة، وعرف هذا الاستخدام تصاعديا خلال السنوات اللاحقة، وبخصوص المعدلات التقنية فقد قدرت بالتقنية بالجرار 72 هكتار تقريبا¹.

تعد الآلات الزراعية من الوسائل الأساسية للتنمية الزراعية في العصر الحديث، وذلك من خلال تأثيرها على مستوى الإنتاج الذي يكمن في انخفاضه أو ضياعه الكامل، فالعتاد الزراعي ضروري لما يقدمه من فعالية في العمل الإنتاجي وذلك من حيث:

✓ سرعة التنفيذ للأعمال الزراعية واحترام مواعيد البذر والحرق والحصاد...الخ؛

¹ - حياة عبد الباقي، خديجة طيبي، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2023)، مجلة التتويج الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة بلحاج بن شعيب، عين تموشنت، 2024، ص 55.

✓ كفاءة العتاد الفلاحي في إعداد التربة وتهيئتها كالقدرة على الحرث العميق وتفتيت التربة؛

✓ تحسين العمليات الزراعية الأخرى؛

وأما إنتاج الآلات الزراعية في الجزائر فقد عرف تطور مستمرا خاصة بعد تطبيق المخططات الوطنية للتنمية، فقد عرفت الجرارات وعتاد الحصاد وآلات الحرث تطورا كبيرا نوعا ما كمّا ونوعاً، كما أن أنواع العتاد الزراعي الأخرى كعتاد البذر والتسميد وعتاد النقل عرفت تذبذباً في نموها، والجدول التالي يبين تطور إنتاج الآلات الزراعية خلال الفترة (2018-2022)¹.

الجدول (2-4): يمثل تطور إنتاج الآلات الزراعية خلال الفترة (2018-2022) الوحدات

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الجرارات	111505	112095	112610	113125	1131225
عدد الحاصدات	10584	10974	11254	11534	11535

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38، 41، 43.

المطلب الثاني: واقع الإنتاج النباتي في الجزائر

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموماً لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيراً حيث يضم هذا الإنتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية أهمها الحبوب بأنواعها والبق وليات بأنواعها، إضافة إلى مجموع الحضر والفواكه إلى جانب الزراعات الصناعية².

1- إنتاج الحبوب: يعتبر فرع الحبوب من أهم فروع الإنتاج في الجزائر لاعتبارها من الموارد الأساسية في سلة الاستهلاك اليومي نظراً لثقافة المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات المغرب العربي وتعود المكانة للحبوب بالدرجة الأولى إلى قيمة الغذائية التي يحتويها والطاقة التي وفرها هذا المنتج للفرد وينقسم إنتاج الحبوب إلى نوعين، نوع موجه للاستهلاك البشري كالقمح الصلب واللين ونوع موجه للاستهلاك الحيواني على شكل أعلاف كالشوفان والشعير والذرة بالإشارة إلى شعير يتميز بازدواجية الاستهلاك بحيث يوجه كذلك إلى الاستهلاك البشري لكن بنسبة أقل مقارنة بالقمح³.

¹ - علي عباية، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل إستراتيجيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018-2019، ص 124.

² - شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر -دراسة تحليلية وتقييمية-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 73.

³ - بوعراب رابح، تحليل دالة الإنتاج في القطاع الفلاحي دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر (1998-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص 03.

الجدول (2-5): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (2010-2018) الوحدة : ألف قنطار

الموسم الفلاحي	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014	/2014 2015	/2015 2016	/2016 2017	/2017 2018
القمح الصلب	21958	24071	23324	18443	20199	19376	19909	31780
القمح اللين	7151	10251	9667	5919	6368	5025	4455	8031
الشعير	767	15917	14986	9394	10306	9199	9697	19573
الخرطال	15	1097	1133	566	682	721	640	1180
مجموع الحبوب	29891	51336	49110	34322	37555	34321	34701	60564

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS نشر 2015-2021

التحليل: من خلال الجدول تبين لنا أن إنتاج الحبوب في الجزائر عرف تذبذبا بين فترة 2010-2018 حيث سجل أعلى إنتاج في الموسم الفلاحي 2017-2018 بـ 60564 ألف قنطار هو تطور كبير مقارنة بالموسم الفلاحي 2010-2011 الذي كان أدنى بـ 29891 ألف قنطار.

القمح الصلب: باعتبار القمح الصلب من أهم مكونات إنتاج الحبوب في الجزائر ، حيث بلغ ذروته في الموسم 2017/2018 بـ 31780 ألف قنطار ، وشهد انخفاض ملحوظا في الموسم 2013-2014 بـ 18443 ألف قنطار ومن ثم بدأ بالتعافي تدريجيا.

القمح اللين : إن إنتاج القمح اللين أقل مقارنة بالقمح الصلب حيث سجل أعلى مستوياته في الموسم 2011-2012 بـ 10251 ألف قنطار ثم تراجع بشكل ملحوظ في الموسم 2016-2017 إلى 4455 ألف قنطار أي أقل من نصف تقريبا.

الشعير: حيث أنه سجل أعلى مستوياته في الموسم 2017-2018 بـ 19573 ألف قنطار وأدنى مستوى له في الموسم 2010-2011 بـ 767 ألف قنطار، مما يدل على تحسن الظروف المناخية.

الخرطال: إن إنتاج الخرطال محدودا مقارنة بباقي المحاصيل حيث ارتفع من 15 ألف قنطار في موسم 2010-2011 إلى 1180 ألف قنطار خلال الموسم 2017-2018 باعتبار أن ضعف إنتاجه راجع إلى ضعف الطلب عليه مقارنة بالمحاصيل الأخرى.

خلال الفترة المدروسة تبين لنا أن هنالك عدة عوامل ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تذبذب مستويات إنتاج الحبوب التي تتمثل في:

الظروف المناخية: من أبرز العوامل التي ساعدت في ارتفاع إنتاج الحبوب حيث شهد الإنتاج في الموسم 2017-2018 ارتفاعا ملحوظا في أغلب شعب الحبوب حيث تميز هذا الموسم بهطول أمطار معتبرة

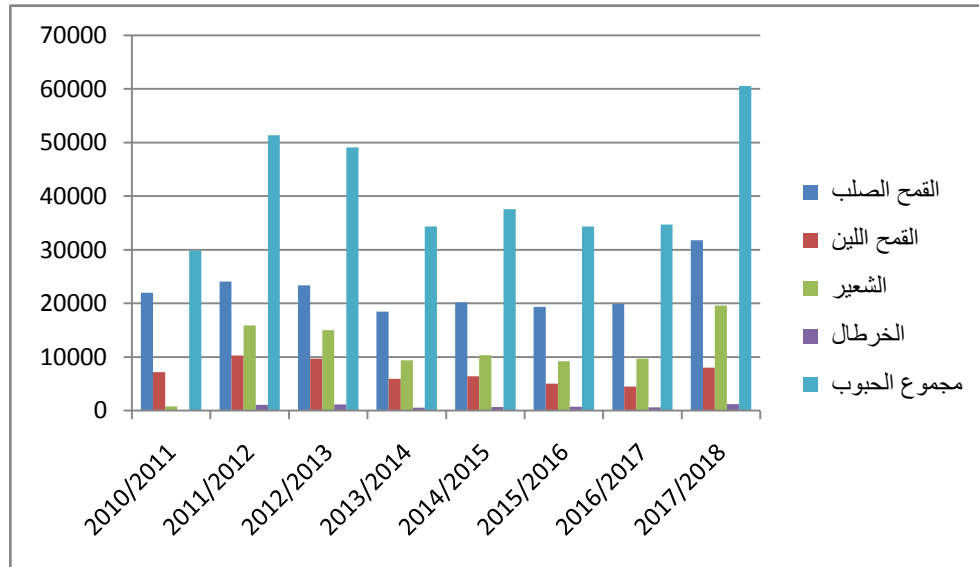
ساهمت بشكل كبير في تحسين ظروف نمو المحاصيل خاصة الشعب الشتوية مثل القمح الصلب والشعير على عكس الموسم الفلاحي 2010-2011 الذي يوحى بسنوات الجفاف وانخفاض معدلات هطول الأمطار خلال الفترات الحرجة لنمو الحبوب.

التوسع الزراعي : إن القفزة الكبيرة في الإنتاج خلال الموسم 2017-2018 تدل على توسع المساحات الزراعية وتحسن في الإنتاجية وتركيز على القمح الصلب واستمرار تفضيل زراعته نظرا لربحيته المرتفعة مقارنة بباقي الحبوب.

التقنيات الزراعية والسياسات الحكومية : ربما ارتبطت فترات انخفاض بسبب نقص دعم الفلاحين أو ضعف التقنيات المعتمدة مما أدى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير من بينها إدخال بذور محسنة واستعمال أساليب حديثة للري وتحسين طرق الحث التي ساعدت في ارتفاع الإنتاجية واستمرار تطبيق برامج دعم الفلاحين ضمن مخططات مثل مخطط التنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) حيث وفرة الدولة تسهيلات للحصول على القروض مما اثر ايجابيا على مردودية الإنتاج وكذلك الاهتمام بالأمن الغذائي ومحاولة التقليل من فاتورة الاستيراد الحبوب.

بشكل عام يعكس الوضع الفلاحي لشعبة الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 ديناميكية إيجابية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي بفضل السياسات الحكومية الداعمة والظروف المناخية الملائمة مع وجود تفاوت بين المحاصيل من حيث الاستجابة لهذه العوامل.

الشكل (2-2): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (2010-2018) الوحدة : الف قنطار



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (5-2)

2- إنتاج البقوليات الجافة : تحتل البقوليات الجافة المرتبة الثانية بعد شعبة الحبوب في الجزائر من حيث الأهمية الغذائية فهي تشكل ثاني أهم مادة في تغذية السكان وتتكون من الفول الجاف، العدس، الفصولياء الجافة، البزلاء الجافة، الحمص، باعتبارها المصادر الرئيسية للبروتين النباتي حيث تساهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات الغذائية خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة¹. ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-6): يوضح تطور إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: ألف طن

الموسم الفلاحي	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الفول الجاف	44.81	32.05	46.86	55.27	54.88	49.86	39.63	44.35
الفاصوليا الجاف	1.42	0.88	1.48	12.13	11.47	2.05	3.61	3.29
البزلاء الجافة	11.05	6.45	9.92	12.13	11.47	11.03	8.27	9.50
العدس	24.90	10.07	19.14	26.52	29.66	12.11	8.0	5.08
الحمص	24.90	21.57	29.34	40.37	38.27	39.89	38.82	37.09
بقول اخرى	0.27	0.30	0.48	0.15	0.54	0.12	0.12	00.00
مجموع البقوليات	107.35	77.32	107.22	146.57	146.29	115.06	98.45	99.31

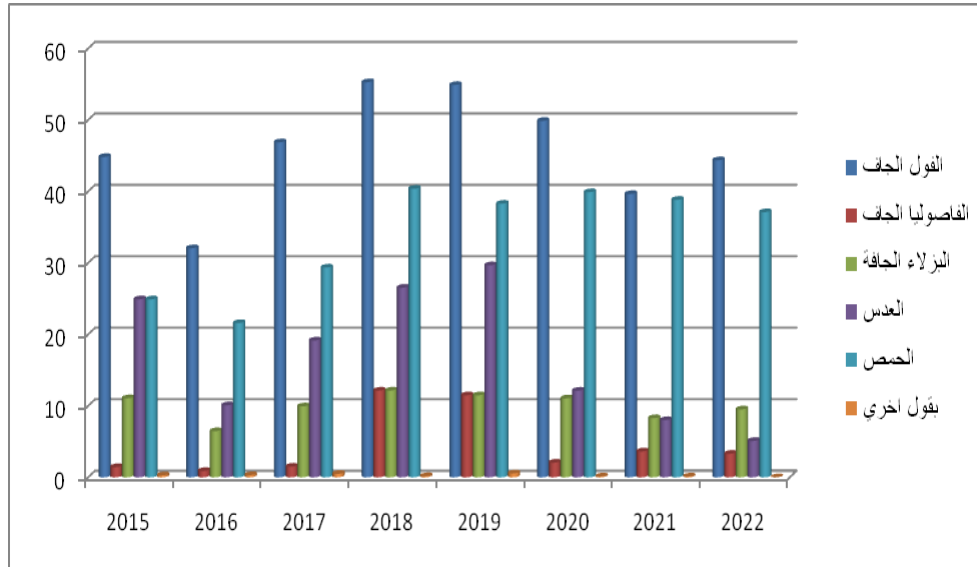
المصدر: المنظمة العربية للتنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38، 41، 43.

التحليل: من خلال الجدول تبين لنا أن إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة 2015-2020 شهد تذبذب ملحوظا حيث في سنة 2015 بلغ مجموع الإنتاج 107.35 ألف طن وهو مستوى يعتبر مرتفعا نسبيا، وفي سنة 2016 شهد الإنتاج انخفاض حادا 77.32 ألف طن أي يمثل تراجع بنسبة 28% مقارنة بالسنة السابقة حيث أن هذا التراجع عائد إلى التدابير الموجهة لدعم هذا القطاع، وفي سنة 2017 عاد الإنتاج إلى التحسن مسجلا 107.22 ألف طن هذا ما يعكس قدرة هذا القطاع على تعافي السريع، ونلاحظ في سنتي 2018-2019 استمرار الإنتاج في النمو حيث بلغ 146.29 ألف طن و146.57 ألف طن على التوالي مما يبرز الاستقرار النسبي والنجاح في رفع الإنتاج بفضل التقنيات الحديثة، وعليه في سنة 2020 نلاحظ تراجع حاد بقيمة 115.06 ألف طن أي تراجع بحوالي 21%،

¹ - محمد نور الهدى، التكنولوجيا الحيوية والتنمية الزراعية في الجزائر، الدروس المستفادة من التجارب الدولية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2، قسنطينة، 2022-2023، ص 39.

مما قد يعكس تأثيرات ظرفية مثل الجفاف وتدايعات أزمة كوفيد 19، وفي 2022 تراجع ليصل إلى 99.31 ألف طن مما يشير إلى صعوبات التي تواجه هذا القطاع.

الشكل (2-3): يوضح تطور إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-6)

3- إنتاج الخضر والفواكه: تعتبر محاصيل الخضر والفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام وهي من المجموعات التي يتزايد عليه الطلب بمعدلات عالية حيث أنها تتأثر بمعدل الزيادة السكانية وزيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي للمستهلك وسنتطرق إلى مجموعة الخضر والفواكه.

إنتاج الخضر: حيث تشمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل أهمها البطاطس والطماطم والبصل والى ذلك من المحاصيل المهمة¹، والتي سنتطرق إليها في الجدول التالي:

الجدول (2-7): تطور إنتاج الخضر خلال الفترة 2015- 2022

الوحدة: ألف طن

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات الخضر
4299.82	4360.88	4659.48	5020.25	4653.32	4606.40	4759.68	4539.58	البطاطا
1661.66	1641.64	1635.62	1157.35	1309.75	1286.29	1280.57	1163.77	الطماطم
1763.12	1710.60	1665.67	1613.73	1399.69	1420.31	1525.99	1436.28	البصل

المصدر: المنظمة العربية للتنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38، 41، 43

¹ - مخلوفي الزويير، مرجع سبق ذكره، ص 135.

الهطاطا: تشير الإحصائيات حول إنتاج البطاطا في الجزائر خلال الفترة 2015-2022 وجود تذبذب في كميات المنتجة وهو ما يعكس عدة عوامل اقتصادية، بيئية، وفلاحية المؤثرة على إنتاجها وفي ما يلي تحليل هذه النتائج:

• الفترة 2015-2019 لوحظ استقرار نسبي في كمية الإنتاج مع تسجيل تحسن طفيف حيث سجلت في 2015 إنتاج قدره 4539.58 ألف طن وفي 2016 إنتاج قدره 4759.68 ألف طن أي ارتفاع بحوالي 4.84 %، غير أن الإنتاج انخفض قليلا في سنة 2017 إلى 4606.40 ألف طن واصل مستقر نسبيا في سنة 2018 ب 4653.32 ألف طن ثم سجل الإنتاج ذروته سنة 2019 ببلوغه 5020.25 ألف طن بزيادة تقارب 10% مقارنة بسنة 2018 قد يكون هذا الارتفاع نتيجة عدة عوامل منها تحسن الظروف المناخية وتبني سياسة الدعم الفلاحي وتوسيع المساحات المزروعة.

• خلال الفترة 2020-2022 سجل إنتاج البطاطا تراجع بقيمة 4659.48 ألف طن سنة 2020 ثم واصل الانخفاض في السنوات اللاحقة ليصل 4360.88 ألف طن في 2021 و 4299.82 ألف طن في سنة 2022 أي تراجع بنسبة 8.36 %، إن هذا الانخفاض يمكن تفسيره إلى عدة عوامل:

✓ الظروف المناخية وتقلبات الطقس خلال الفترة 2020-2022؛

✓ الظروف الصحية العالمية من خلال تأثير جائحة كوفيد-19 على إمداد وتوزيع المدخلات الفلاحية؛

✓ تراجع المساحات المزروعة نتيجة انتقال الفلاحين إلى زراعات أخرى أكثر ربحية.

بالمجمل مر إنتاج البطاطا خلال الفترة المدروسة بثلاث مراحل:

✓ مرحلة النمو الطفيف (2015-2016)؛

✓ مرحلة الاستقرار النسبي (2017-2019)؛

✓ مرحلة التراجع (2020-2022).

الطماطم : نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج الطماطم بدأ من حوالي 1163.77 ألف طن في سنة 2015، وارتفع تدريجيا حتى 2018 إلى نحو 1309.75 ألف طن، رغم التراجع في سنة 2019 بقيمة 1157.35 ألف طن، وبعدها شهد إنتاج الطماطم ارتفاعا في الفترة 2020-2021-2022 ووصل إلى حوالي 1661.66 ألف طن في سنة 2022، حيث مر إنتاج الطماطم بثلاث مراحل:

- ارتفاع في مستوى الإنتاج (2015-2018)؛

- انخفاض في مستوى الإنتاج في سنة 2019؛

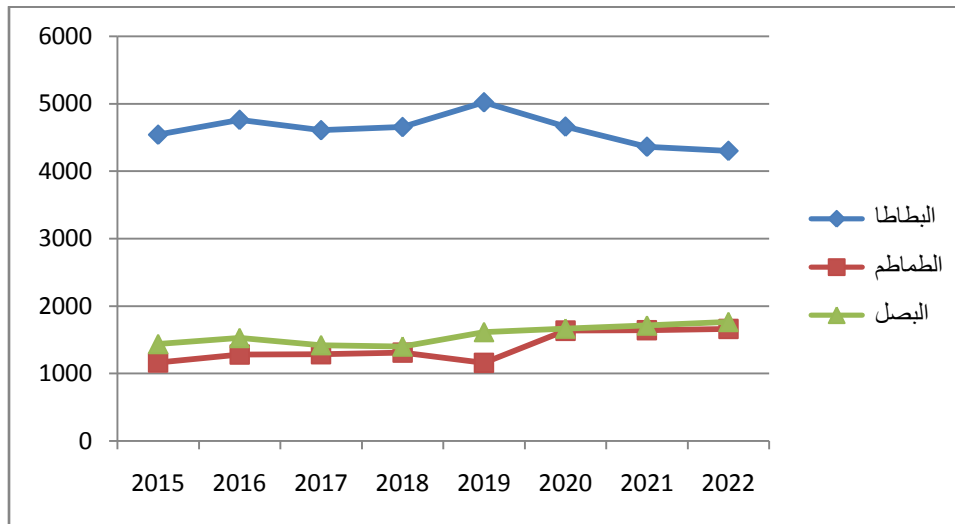
- استقرار في مستوى الإنتاج (2020-2022).

بالرغم من التذبذب البسيط الذي شهده إنتاج الطماطم في 2019 يظهر إنتاج الطماطم في الجزائر نموا ثابتا على مستوى السنوات الثمانية مع قفزة نوعية في سنة 2020، ثم استقرار نسبي للحفاظ على مستوى إنتاج مرتفع.

البصل : شاهد إنتاج البصل تراجعا طفيفا في (2017-2018) بعد بلوغه 1525.99 ألف طن في 2016 إلى 1399.69 ثم أنتج بقوة في 2019 أكبر زيادة سنوية كانت 2018 و 2019 بنسبة قدرها 15.3% يليها نمو بحوالي 3% سنويا حتى 2022.

بالمجمل شهد إنتاج البصل ارتفاعا ملحوظا من 1436.28 ألف طن إلى 1763.12 ألف طن في 2022 أي زيادة إجمالية قدرها بالتقريب 23%.

الشكل (2-4): تطور إنتاج الخضر خلال الفترة 2015- 2022 الوحدة: ألف طن



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (7-2)

إنتاج الفواكه: تعتبر ثمار الفواكه من بين أهم المصادر الغذائية للمجتمع الجزائري حيث تشمل عدة أنواع نذكر منها الحمضيات، الكروم (العنب)، التمور، الزيتون، ذات نوى البذور، وما إلى ذلك من فواكه المهمة والتي سنتطرق إليها في الجدول التالي:

الجدول (2-8): تطور إنتاج الفواكه خلال الفترة 2017-2021 الوحدة: ألف طن

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الخضر					
الحمضيات	13442.74	14774.26	15834.93	15643.46	15134.47
الكروم (العنب)	5665.79	5029.78	5498.33	5542.01	6300.23
الزيتون	6844.65	8607.84	8687.54	10797.08	7046.19
التمور	10585.59	10947.00	11360.25	11519.09	11888.03
ذات النوى (البذور)	15171.44	14801.37	16460.53	16536.19	15800.70
مجموع الإنتاج	51710.16	54160.26	57841.58	60035.83	56169.62

المصدر : سعيد أبركان، فتيحة بالحاج، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الفلاحية دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال فترة (1990-2021)، مجلة الباحث، المجلد 23، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2023، ص 179.

التحليل: عرف الإنتاج الكلي للفواكه في جزائر خلال الفترة المدروسة تدذب واضحا حيث تم تسجيل أعلى مستوى للإنتاج في سنة 2020 حيث بلغت قيمة الإنتاج ب 60035.83 ألف طن في مقابل أنها سجلت أدنى قيمة للإنتاج في سنة 2017 ب 51710.16 ألف طن حيث أنه يمكن تقسيم الفترة إلى ثلاث مراحل.

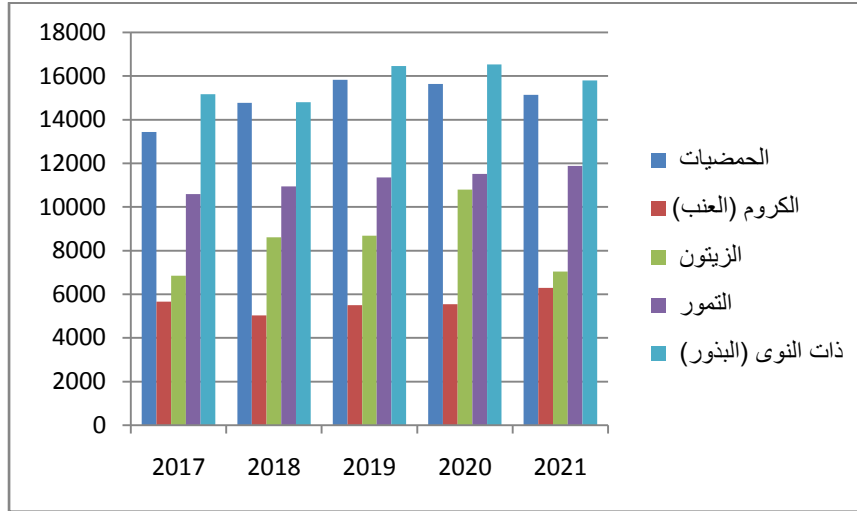
المرحلة الأولى 2017-2018: سجل نمو معتدل واستقرار حيث ارتفع الإنتاج من 51710.16 ألف طن في 2017 إلى 54160.26 ألف طن سنة 2018 بمعدل نمو قدر ب 4.73 % مرفوقا بزيادة إنتاج الحمضيات من 13442.74 ألف طن في 2017 إلى 14774.26 ألف طن في 2018، وإنتاج التمور من 10585.59 ألف طن في سنة 2017 إلى 10947 ألف طن في 2018 باعتبار أن هذا الارتفاع راجع إلى تنفيذ برامج دعم لمزارع الحمضيات والنخيل ضمن إستراتيجية تنويع الاقتصاد بعيدا عن المحروقات واستقرار أسعار تصدير التمور.

المرحلة الثانية 2018-2020: تسارع النمو وبلوغ الذروة في 2020 الطفرة الكبرى في إجمالي إنتاج حيث قفز من 54160.26 ألف طن في 2018 ب 60035.83 ألف طن سنة 2020 أي نمو بمعدل قدره 10% على مدار عامين، هذا الارتفاع راجع إلى الاستثمارات في تحسين البنية التحتية للري وكذلك التوسيع في زراعة الزيتون حيث ارتفع إنتاج الزيتون من 8687.54 ألف طن سنة 2018 إلى 10797.08 ألف طن سنة 2020 نتيجة تمديد مساحات أشجار الزيتون وتحسن الظروف المناخية.

المرحلة الثالثة تراجع طفيف في الإنتاج 2020-2023: حيث شهدت هذه الفترة انخفاض في مستوى الإنتاج إلى 56169.62 ألف طن أي تراجع بنسبة 6.43%، إن سبب هذا الانخفاض يعود لمجموعة

من العوامل الرئيسية، التي من ضمنها الظواهر المناخية السلبية حيث شهدت هذه الفترة جفاف وموجات حر طويلة أدت إلى تراجع الإنتاج خاصة إنتاج الزيتون، من 10797.08 ألف طن إلى 7046.19 ألف طن أي انخفاض حاد بنسبة 34.7%، وكذلك تأثير جائحة كوفيد - 19 حيث أثر على اليد العاملة وشحن الصادرات مما أدى إلى تقليص المساحات القابلة للزراعة.

الشكل (2-5): تطور إنتاج الفواكه خلال الفترة 2017-2021 الوحدة: ألف طن



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (8-2)

المطلب الثالث: واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر

يعتبر الإنتاج الحيواني أحد أهم الشعب الإنتاجية في القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يتحقق من خلاله الأمن غذائي باعتباره أنه المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني اللازم لغذاء الإنسان حيث يشمل كل من اللحوم الحمراء، البيض، الأسماك، البيض، إنتاج العسل، والحليب الذي يعتبر منتج استراتيجي.

1- إنتاج اللحوم الحمراء والبيض: يعتمد إنتاج اللحوم على كل ما يتم تربيته في المراعي وبهذا نجد أن عامل إنتاج الأعلاف يؤثر بشكل كبير ما يجعل عوامل المناخ وتساقط الأمطار تساعد في إنتاجها في الجزائر وسنحاول تحليل هذا التطور من خلال الجدول التالي¹:

¹ - طير محمد، بوزيد السايح، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الجدول (2-9): تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 2010-2020 الوحدة: ألف طن

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج											
لحوم حمراء	263.26	267.41	240.87	242.20	252.64	525.58	537.74	543.89	507.67	529	505.89
لحوم بيضاء	296.40	330.30	365.46	418.40	463.18	293.44	515.44	529.81	482.00	264.08	260.27
مجموع الإنتاج	559.66	597.71	606.33	660.6	715.82	799.02	1053.18	1073.7	989.67	793.08	766.16

المصدر: طير محمد، بوزيد السايح، المؤهلات والسياسات الزراعية في الجزائر واثرا على تطور الإنتاج الزراعي لتحقيق الامن الغذائي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 13، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2024 ص 56.

التحليل: يظهر الجدول تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 نمطا متباينا حيث شهدت بعض سنوات نمو ملحوظ بينما سجلت الأخرى تراجع في الإنتاج ، حيث مر الإنتاج في هذه الفترة بمرحلتين.

المرحلة الأولى : فترة النمو والازدهار (2010-2017) حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع إنتاج اللحوم من 559.66 ألف طن في 2010 إلى 1073.70 ألف طن سنة 2017 حيث شهد الإنتاج قفزة نوعية بشكل خاص بسنتي 2015-2016 أي ارتفع بأكثر من 250 ألف طن في سنة واحدة بمعدل نمو قدره 31.80% أن هذا الارتفاع راجع إلى مجموعة من العوامل منها اقتصادية، التقنية والمناخية.

العوامل الاقتصادية:

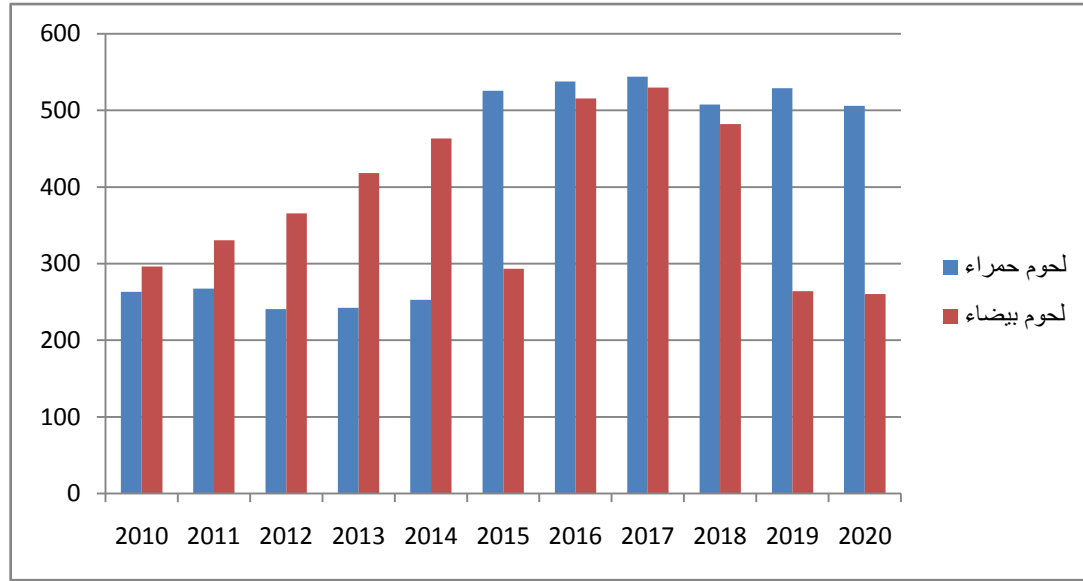
دعم الدولة للفلاحين والمربين حيث أن الحكومة كثفت دعمها للقطاع الفلاحي خاصة بعد أزمة أسعار النفط في 2014 والمبادرة في تشجيع القطاعات البديلة عن المحروقات منها الفلاحة وتربية مواشي. توسيع الاستثمارات في مزارع تربية الدواجن والأبقار من خلال تقديم قروض فلاحية وتشجيعات مثل قرض التحدي وقرض الرفيق لدعم الإنتاج الحيواني.

العوامل التقنية: من خلال تحسين أساليب التربية وطرق التغذية مثل إدخال محسنة.

العوامل المناخية : بين 2010-2016 كانت ظروف المناخية ملائمة نوعا ما مقارنة بسنوات الجفاف اللاحقة ابتداء من 2018 مما ساعد على استقرار الأعلاف وتربية المواشي.

المرحلة الثانية : مرحلة التراجع والانكماش 2018-2020، بعد 2017 بدأ الإنتاج في التراجع حيث انخفض إلى 766.16 ألف طن في 2020 بمعدل نمو سالب قدر بنسبة تفوق 28%، أن سبب الانخفاض يعود عموما الى التغيرات المناخية السلبية التي شهدتها الجزائر ابتداء من 2018 مع زيادة في تكاليف الإنتاج وظهور جائحة كوفيد -19 التي أدت إلى تقليص الطلب على اللحوم.

الشكل (2-6): تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 2010-2020 الوحدة: ألف طن



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-9)

2- إنتاج الاسماك :

الجدول (2-10): تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2015-2021 الوحدة ألف طن

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إنتاج	105.20	102.14	108.30	120.35	105.13	86.90	83.98

المصدر: المنظمة العربية للتنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38، 41، 43

التحليل: من خلال بيانات الجدول يمكننا القول أن صيد البحري خلال هذه الفترة مر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الاستقرار النسبي 2015-2016 حيث أن الإنتاج انخفض قليلا من 105.20

ألف طن إلى 102.14 ألف طن يعكس ذلك استقرار نسبي دون تحولات هيكلية كبيرة في هذا القطاع.

المرحلة الثانية : مرحلة النمو 2016-2018 حيث عرف الإنتاج زيادة بمعدل نمو قدر ب 17.82%

من بين أسباب التي ساعدت على تطور الإنتاج دعم الدولة لمشاريع تربية الأحياء المائية وتوسيع نشاط الصيد البحري وتنظيمه.

المرحلة الثالثة : مرحلة الانخفاض الحاد 2019-2021 حيث شهدت هذه المرحلة تراجع في الإنتاج

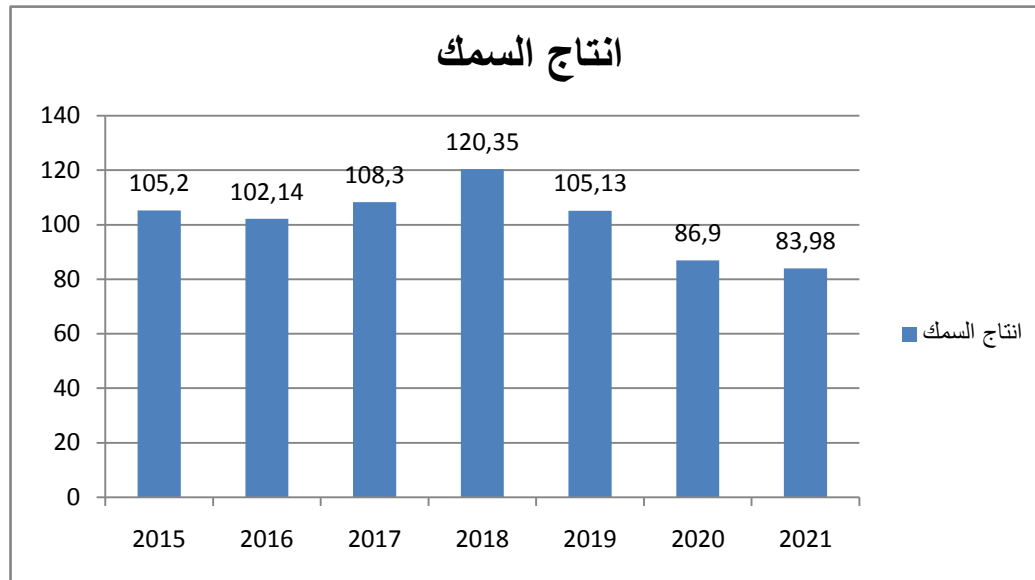
بشكل متسارع حيث سجلت 105.13 ألف طن في 2019 إلى 83.98 ألف طن في 2021 أي

انخفاض بمعدل 20% نظرا لضعف الاستثمار في تربية الأسماك وضعف السياسات وتنظيم السوق

وتداعيات أزمة كوفيد-19 على حركة الصيادين وكثرة المشاكل البيئية والصيد الجائر.

رغم فترة الانتعاش الذي شهدها قطاع الصيد البحري 2017-2018 إلى أن القطاع يعاني من هشاشة أمام الأزمات بحيث لابد من تبني مجموعة من الاستراتيجيات من خلال تطوير تربية الأسماك وتنظيم مواسم الصيد ومراقبة الصيد الجائر وتقديم الدعم للصيادين مع تحسين التسويق والتوزيع.

الشكل (2-7): تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2015-2021 الوحدة ألف طن



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-10)

3- إنتاج الثروة الحيوانية:

الجدول (2-11): إجمالي الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2015-2022 الوحدة: ألف رأس

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنتاج الحيواني	35638.22	35531.09	35678.50	35864.99	36612.16	37989.13	38338.51	38510.80

المصدر: المنظمة العربية للتنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38، 41، 43

التحليل: شهد الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2015-2022 تذبذب ملحوظا حيث مر بثلاث مراحل

المرحلة الأولى 2015-2016: سجلت انخفاض طفيفا فالإنتاج بقيمة 35638.22 ألف رأس في سنة 2015 و 35531.09 ألف رأس في سنة 2016 أي انخفاض بقيمة 0.33%.

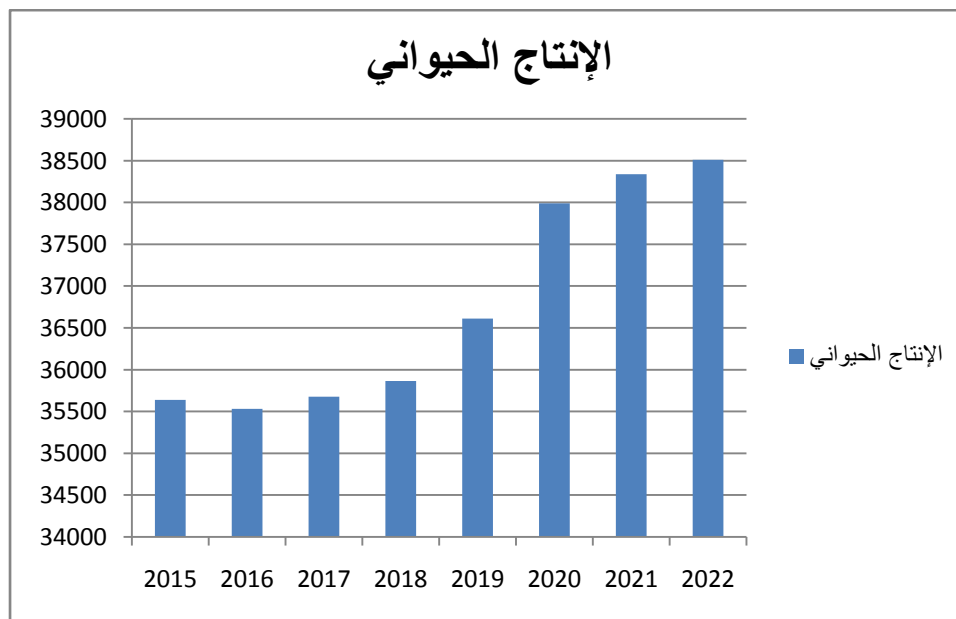
رغم فترة الانتعاش الذي شهدها قطاع الصيد البحري خلال (2017-2018) إلا أن القطاع

يعاني من هشاشة أمام الأزمات بحيث لابد من تبني مجموعة من الاستراتيجيات من خلال تطوير تربية الأسماك وتنظيم مواسم الصيد ومراقبة الصيد الجائر وتنظيم الدعم للصيادين مع تحسين ظروف التسويق والتوزيع داخليا وخارجيا.

المرحلة الثانية خلال الفترة (2016-2018) عرف الإنتاج تحسنا تدريجيا ما عكس بداية التعافي بمعدل يقارب 1% بفضل التحسينات في أنظمة التربية والرعاية البيطرية.

المرحلة الثالثة: خلال (2018-2022) تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في الإنتاج حيث ارتفع من 36864.99 ألف رأس في 2018 إلى 38510.80 ألف رأس في 2022 بمعدل نمو قدر بأكثر من 7% وهو ما يدل على اعتماد سياسات داعمة للقطاع الحيواني مثل توفير الأعلاف وتحسين السلالات وتوسيع الاستثمار في هذا المجال واتخاذ التدابير من أجل مواجهة أثر جائحة كوفيد-19 وارتفاع تكاليف الإنتاج وعليه يمكننا القول أن الإنتاج الحيواني عرف تطورا إيجابيا إجمالا مع تذبذبات في بداية إلا أن المسار العام يشير إلى تحسين مستمر في الأداء بفضل عوامل اقتصادية وتقنية وتنظيمية.

الشكل (2-8): إجمالي الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2015-2022 الوحدة: ألف رأس



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-11)

4- إنتاج بعض المنتجات الحيوانية:

الجدول (2-12): يمثل تطور إنتاج بعض المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2015-2022 الوحدة ألف طن

السنة الإنتاج	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العسل	6.59	7.13	6.12	7.36	6.35	6.41	5.17	5.62
البيض	385.41	401.51	394.23	314.04	341.56	308.46	305.24	311.93
الحليب	3895	3586.53	3521.21	3280	3189.24	3354.70	3263.6	3263

المصدر : المنظمة العربية للتنمية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38، 41، 43

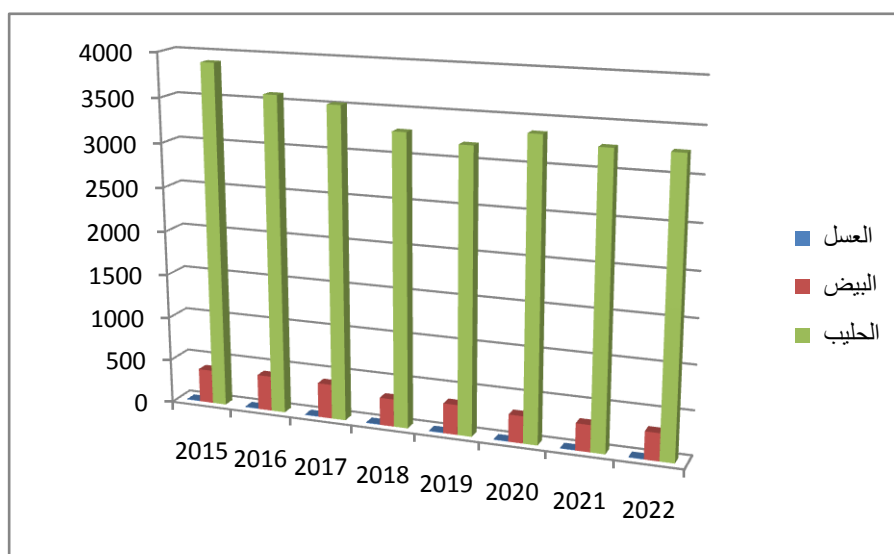
التحليل: الجدول التالي يمثل تطور إنتاج العسل والحليب والبيض في الجزائر خلال الفترة 2015-2022 وعليه نلاحظ تذبذبا في كمية الإنتاج في كل منتجات دون وجود اتجاه تصاعدي أو تنازلي مستمر .

إنتاج العسل: تم تسجيل أعلى إنتاج العسل في سنة 2018 بـ 7.36 ألف طن وتسجيل أدنى إنتاج في سنة 2021 بـ 5.17 ألف طن أي بلغ الذروة، وبعدها نلاحظ انخفاض تدريجي في الإنتاج مما يشير إلى مشاكل أثرت على الإنتاج راجع إلى ضعف دعم إنتاج العسل من طرف الحكومة ويعود أيضا إلى تأثير أزمة كورونا (كوفيد-19) مما أدى إلى نقص حركة النحالين

إنتاج البيض : عرف إنتاج البيض ارتفاعا نسبيا خلال الفترة (2015-2017) بقيمة 385.41 ألف طن خلال 2015 و 394.23 ألف طن في سنة 2017 يرجع هذا الارتفاع إلى توفير الأعلاف والاستقرار في أسعار السوق مع الدعم الحكومي حيث شهدت سنة 2018 انخفاضا حادا في كمية الإنتاج بمعدل 20% راجع إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وعزوف بعض المربين عن النشاط بينما في سنة 2019 تعافى جزئي ارتفع بـ 341.56 ألف طن وعاد الإنتاج إلى الانخفاض في سنة 2020 بسبب تأثير جائحة كورونا مما أدى إلى غلق المطاعم والمدارس أدى إلى تراجع الطلب على البيض وانتشار انفلونزا الطيور ، حيث تم فقدان حوالي 1.5 مليون دجاجة مع ارتفاع أسعار الأعلاف بنسبة 30% وفي سنة 2022 نلاحظ تحسن طفيف في كمية الإنتاج وذلك من أجل تعويض النقص في الإنتاج.

إنتاج الحليب: شهد إنتاج الحليب انخفاضا ملحوظ في الفترة 2015-2019 من 3895 ألف طن إلى 3189.24 ألف طن أي انخفاض بمعدل 18% من قيمة الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف بسبب تقلبات في سوق وقلة الإنتاج المحلي وضعف الدعم الموجه للمربين، تغيرات مناخية أثرت على الأعلاف الخضراء، في سنة 2020 نلاحظ ارتفاع طفيف بقيمة 3354.7 ألف طن يرجع هذا الارتفاع إلى إجراءات الدعم المؤقت من الدولة في ظل أزمة كوفيد-19 لدعم الأمن الغذائي والتحسين النسبي في المناخ سقوط الأمطار قد يكون ساهم في رفع إنتاج الأعلاف.

الشكل (2-9): يمثل تطور إنتاج بعض المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2015-2022 الوحدة ألف طن



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-12)

المبحث الثاني : السياسات المنتهجة لترقية القطاع الفلاحي في الجزائر

سعت الحكومة الجزائرية لتبني مجموعة من السياسات والإستراتيجيات الهادفة لترقية القطاع الفلاحي باعتباره ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني ومحفزا للنمو الاقتصادي ونظرا لدوره المهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال برامج دعم الفلاحين وتحفيز الاستثمار ، كما تم التركيز على عصنة أساليب الإنتاج وتطوير البحث الزراعي ، حيث تلتقي هذه السياسات في ظل مجموعة من التحديات ما يفرض تقييم فعاليتها ومردوديتها في تحقيق الأهداف المنشودة وهذا ما سنعرضه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2008/2000

شهدت هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات الكبرى التي هدفت إلى دعم القطاع الفلاحي من ابرز السياسات الفلاحية نوجزها في ما يلي :

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) 2000-2004: إن اندماج الجزائر في النظام العالمي من خلال المنظمة العالمية للتجارة وربط الشراكة مع الاتحاد الأوربي يجعلها مطالبة بتحقيق الكفاءة في الإنتاج وتحسين النوعية والاندماج في الأسواق العالمية ، لذلك تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) كمسعى للتجديد وتأهيل القطاع الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا كآلية لحماية الأرياف، والمخطط الوطني لتنمية الفلاحية هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي¹.

2- أهداف المخطط الوطني لتنمية الفلاحية (PNDA): يتضمن المخطط جملة من الأهداف التي تم وضعها وتسطيرها من قبل هيئات الدولة وتتمثل هذه الأهداف في:

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- اعادة هيكلة المجال الفلاحي والموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي يتم دمجها في الاقتصاد العالمي²؛
- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني؛
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية؛
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتنميتها؛

1- طير محمد، بوزيد السايح، مرجع سبق ذكره، ص 51.

2- أمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أداة إستراتيجية النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر ، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم، العدد 23، الجزء الأول، أبريل 2018، ص 188.

- رفع مدا خيل المزارعين؛

- تعزيز التصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية¹.

2- برنامج المخطط الوطني لتنمية الفلاحية: حيث تتمثل البرامج في ما يلي:

تكثيف أنظمة الإنتاج: يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم متعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا، حيث يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآتية أو على مدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية مجملها دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية العالمية للزراعة عن طريق منح الامتياز، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المحدد في كفايات منح أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهلية والجبلية بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة وإسترجاع التوازن البيئي كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق ومكافحة النزوح الريفي وذلك بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاث سنوات².

دعم وتطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية لمختلف فروعها: تم ذلك بتوظيف المزارع النموذجية كوحدات التكثيف للمدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية لتصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات كما تولي عناية خاصة بالمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل التصدير كما أعطى هذا البرنامج بعدا استراتيجي لتنمية الفلاحية من خلال تكثيف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ لكل منتج وكذا تغيير نظام الدعم ليصبح مرتبط مباشرة الأنشطة التي يقوم بها الفلاحين حسب المناطق المتجانسة والأهداف المسطرة.

البرنامج الوطني للتشجير: يهدف هذا البرنامج إلى التوسع في التشجير بغرس أصناف من الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون - التين - الموز - الفستق - اللوز - النخيل) من أجل حماية التربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000

¹ - فرحات عباس، أثر مخطط الوطني لتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور، مجلة العلوم الاقتصادية والتسويق والعلوم التجارية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص 17-18.

² - عبد القادر بوكرتية، السياسات المتبعة في القطاع الجزائري، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 05، العدد 04، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022، 117-118.

هكتار لإعادة تشجيرها و 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه و 350 هكتار الفلاحة الكروم، و 156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها و 30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية و 18000 هكتار للعناية بالأشجار 1500 هكتار لتحسين العقاري¹.

دعم استصلاح الأراضي بال **جبوب:** لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة ويتم ذلك من طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة، لكونا إنتاجها ذو ميزة نسبية والمخطط وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية².

آليات تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الفلاحية: من أجل تنفيذ هذا المخطط تم وضع آليات تمويلية خاصة تستند على:

- 1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:** أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 ويقوم بتدعيم الاستثمارات المتعلقة بتطوير الفروع وحماية مدا خيل الفلاحين وتمويل الأنشطة التالية:
 - ✓ العمليات المتعلقة بالتسويق والتخزين وتصدير المنتجات الفلاحية؛
 - ✓ العمليات المتعلقة بتنمية الإنتاج والإنتاجية والمتمثلة في أشغال تحضير الارض وتهيئتها وحمايتها واقتناء العتاد الفلاحي؛
 - ✓ العمليات التي ترمي تنمية الري الفلاحي وتسخير الموارد المائية؛
 - ✓ المساهمات التي ترمي إلى تأمين المنتجات وحماية مداخيل الفلاحين ودعم أسعار الموارد الفلاحية وتخفيض أسعار الفائدة على القروض الفلاحية³.

صندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA: حيث تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05.06 المؤرخ في 25 يوليو 2005 الذي يتضمن قانون مالية التكميلي لسنة 2005 ليحل محل

¹ - دغري محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية وأهم نتائج المحققة منها ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البلدة2، البلدة، ص 202.

² - خير الدين معطلى الله، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمية ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة 8 ماي 1945، قالمية، 2014-2015، ص 302.

³ - بعلي حسني، السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي (مع اشارة خاصة لحالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020، ص 80.

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لحساب التخصيص الخاص رقم 067-302 ويقوم على دعم الأعمال والأنشطة متمثلة في:

- ✓ تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛
- ✓ تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره؛
- ✓ حماية الثروة الحيوانية والنباتية وتطوير عمليات الري الفلاحي؛
- ✓ دعم أسعار منتجات الطاقة المستعملة في الفلاحية؛
- ✓ تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والزراعية¹.

الصندوق الوطني التعاضدي الفلاحي CNMA: إن عملية دعم القطاع الفلاحي عن طريق القرض

ضلت مشكلة يعاني منها الفلاحون في الفترات السابقة حيث تراجع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بداية فيفري 2002 والمشاركة في تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبذلك تم إحياء وبعث الحيوية في النشاط البنكي وتطوير نوعية الخدمات البنكية ويتم التمويل عن طريق التأمينات الاقتصادية التي يتكلف بها الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA الذي يقوم فضلا عن التأمينات بتقديم عروض بصفته هيئة للإقراض والتأمينات الاقتصادية والمحاسب للصناديق العمومية ، إن التلمين الاقتصادي الفلاحي مكملًا وضروريًا لقرض عبر ترقية أشكال جديدة وتأمين أهداف محددة في برامج تنمية القروض وإعادة تنظيم الإنتاج بحيث توضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذا البرنامج من قبل الصندوق بحصول على القروض².

الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2005-2008 (PNDAR): حيث يعتبر هذا البرنامج

استكمالًا لجهود تطوير القطاع الفلاحي التي انطلقت مع المخطط الوطن ي لتنمية الفلاحية عام 2000 ولكن المميز الذي حمله هذا البرنامج إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط السابق والعمل على بعث وتطوير الحياة في الفضاءات الريفية والمناطق المعزولة وبذلك فهذا المخطط يعتبر امتدادا لسابقه وبذلك يمثل إطارا شاملا ومنسجما لمواجهة التحديات والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسسية ال تي تسببت في إضعاف الأمن الغذائي وتراجع أداء القطاع الزراعي وحتى انخفاض قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية وقد تضمن ثلاث محاور رئيسية:

– إقامة شراكة وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية؛

¹ – سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 308.

² – بوعراب رابح، مرجع سبق ذكره، ص 35.

- التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة؛
- تكاتف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية¹.

صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FMVTC: أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 لضمان تمويل عمليات استصلاح الأراضي العمومية عن طريق منح حق الامتياز وما يرتبط بها من ري وشق طرق و ربط الكهرباء، بهدف توسيع المساحات الزراعية المستغلة، بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي كما يدعم المشاريع ذات العلاقة بالإنتاج الفلاحي (إنشاء مطاحن تقليدية. معاصر الزيوت، المذابح - مراكز توضيب الخضر والفواكه وتحويلها)².

صندوق مكافحة التصحر والتنمية الاقتصادية الرعوية والسهوب FLCDEEP: عدى هذا الصندوق تطوراً في تقديم الدعم لمكافحة التصحر والتنمية الاقتصادية الرعوية من خلال تعليمية الوزارية رقم 36 المؤرخة في 04-11-2006 التي جاءت ببرنامج خاص بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا يهدف كل منها إلى تطوي شروط الحياة لدى سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية وتثمين الموارد الطبيعية وتوقيف ظاهرة تدهور فضاءات ومكافحة الفقر وظاهرة النزوح الريفي و إنجاز البنى التحتية وتجهيزات عمومية مستشفيات ومدارس ومنشآت مياه وكهرباء³.

المطلب الثاني: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2009-2019

واجه القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال العديد من التحديات البنيوية والهيكلية التي أعاقَتْ أداء التنموي ومع بداية الألفية الثالثة بادرت الدولة الجزائرية بإطلاق سياسة جديدة أطلق عليها سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني وتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية وهذا ما سنعرضه من خلال هذا المطلب.

سياسة التجديد الفلاحي والريفي : 2009-2014

بعد تبني الجزائر لعدة برامج وسياسات من شأنها تدعيم الأقاليم الريفية ومن خلال تشخيص الوضعية التي يعيشها الوسط الريفي الجزائري ما بعد بعث إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لزم الأمر

¹ - صادق هادي، إسماعيل صاري، السياسات الزراعية ودورها في تطوير وصيانة الموارد الزراعية والطبيعية ، مجلة التمويل والتنمية المستدامة، المجلد 9، العدد 1، جامعة سطيف1، سطيف، جوان 2024، ص 402-403.

² - بعلي حسني، مرجع سبق ذكره، ص 80.

³ - غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص 163.

لبعث سياسة أخرى لتنمية الريفية ، ولدعم تجديد الأقاليم الريفية التي تمثلت في سياسة التجديد الريفي ووضع برنامج لتنفيذها وهو برنامج دعم التجديد الريفي الذي تم بعثه سنة 2007، حيث أن السياسة المالية تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي و التي تم انتهاجها في شهر فيفري 2009 من خلال خطاب المؤسس لرئيس الجمهورية في بسكرة خلال الندوة الوطنية لتجديد الفلاحي والريفي.

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي ، والمتمثلة في استراتيجيات تغير محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبروز حركة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية¹.

أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تتمثل الأهداف الإستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في ما يلي:

- 1- **تحسين معدل نمو متوسط للإنتاج الفلاحي:** من مستوى متوسط 6% سنويا خلال (2000-2008) إلى 8.33% خلال الفترة (2010-2014).
 - 2- **زيادة الإنتاج الوطني وتحسين تكامله وجمعه:** من خلال تحقيق الاستقرار في إنتاج الحبوب من 54 مليون قنطار وإنتاج أكثر من 3 مليارات لتر من الحليب مع مليار لتر من الحليب المجموع (الذي يجب أن يتم دمج لتلبية الحاجيات من الحليب المبستر) بحيث يجب أن يكون لهذا تأثير فعال على مستوى تخفيض واردات مسحوق الحليب.
 - 3- **خلق فرص عمل:** خلق ما يقرب 1200000 وظيفة دائمة وخاصة في المناطق فرص العمل السيئ وتوليد الدخل الغير الزراعي.
 - 4- **تعزيز التنمية المستدامة وتوازن المحيط وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف :** من خلال 20010 مشروع في إطار المشاريع الجوارية لتنمية الريفية المتكاملة PDRI في 2174 منطقة ريفية وتحسين الظروف المعيشية لعدد من الأسر الريفية².
- ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

¹ - توفيق تمار، دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق البعد البيئي لتنمية الريفية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 207-208.

² - قاسمي محمد، خنافين محمد، زروت رضا، واقع سياسة التمويل في الجزائر الفلاحي ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، مجلة الاقتصاد والتنمية الريفية، المجلد 4، العدد 1، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2024، ص 121.

تتمحور سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور رئيسية في التجديد الفلاحي : التجديد الريفي، تقوية القدرات البشرية والدعم التقني.

1- التجديد الريفي: يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة واستدامة للأقاليم الفلاحية فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي لتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية لتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون¹.

وبهذا يمكن أن نرى أن سياسة التجديد الريفي تتجسد من خلال أربعة أهداف أساسية:

- تحسين معيشة سكان الريف (تطوير القرى والمداشر)؛
 - تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخل؛
 - الحفاظ على الموارد الطبيعية وتأمينها؛
 - حماية وتأمين التراث الريفي المادي والغير مادي.
- ولقد تضمنت سياسة التجديد الريفي خمسة برامج أساسية (مكافحة التصحر - حماية التجمعات المائية- حماية وتعزيز الإرث الغابي- حماية النظم البيئية- استصلاح المحيط) وبدورها تنقسم إلى برامج توعية حسب مستوى التنفيذ (البلدية أو المحيط)، كما تستند هذه البرامج على آليات تنفيذية معينة تتلخص فيما يلي:

- النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي؛
- النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة؛
- المشروع الجوارى لتنمية الريفية المتكاملة؛
- المشروع الجوارى لمكافحة التصحر².

2- التجديد الفلاحي:

يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام ، كما يشجع على التكيف والتحديث الزراعي في المستثمرات بإدماجهم في نهج نظام "الشعبة" وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمارات ومن أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة انطلاقا من الإنتاج

¹ - هارون سميرة، حوشين كمال، فعالية سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في تنمية شعبة الحليب بالجزائر (2009-2016)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7 العدد 2، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2020، ص 7.

² - محمد هيول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، جانفي 2019، ص 309-310.

إلى الاستهلاك. الشعب ذات الأولوية في هذا البرنامج هي : البطاطا - الحليب - الحبوب - الخضر الجافة - علف الحيوانات - اللحوم البيضاء والحمراء - زراعة الزيتون - التمر - الطماطم الصناعية -البذور الشتلات واقتصاد المياه¹.

3- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية : PR CH AT: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العناصر التالية:

- عصنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وصنع تقنيات حديثة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاطلي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والرقابة التقنية ومكافحة حرق الغابات؛

وأولت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة بحوالي 13 معهد متخصص ، حيث تم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات ، وذلك بالموازنة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي².

البرنامج الخماسي (2015-2019): ابتداء من 2015 رصدت الدولة برنامجا آخر أطلق عليه البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019) واستهدف هذا المخطط بلوغ نسبة نمو تقدر ب 7% مع أفق 2019 وتخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف المعيشة وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنوع الاقتصاد الوطني³.

حيث أن البرنامج اعتمد على خمس محاور وهي:

¹ - الماحي ثورية، أوزال عبد القادر، انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 1، جامعة البليدة، الجزائر، 2021، ص 171.

² - بوعزيز الناصر، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2016، ص 420-421.

³ - العمراوي سليم، انعكاس سياسة التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج و الاستثمارية العامة(2001-2019)، مجلة الدراسات المالية المحاسبية الإدارية، المجلد 06، العدد 3، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 254.

- المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال توسيع المساحات الفلاحية النافعة وتنمين المنتجات الزراعية والغابية؛
- مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية وتكييف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية؛
- تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية والشبه صحراوية وإطلاق برامج التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة؛
- تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية للنباتات ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية؛
- متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصنة الإدارة الزراعية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني¹.

المطلب الثالث: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2020-2024

أولا: برنامج الشامل: ويشمل فترة 2020-2024 وتتمثل في العناصر التالية:

- تعزيز القدرات البشرية والمساعدة الفنية الموجهة لجميع الفاعلين القطاع أو المنتجين من خلال تحسين المعرفة والإشراف الفني والعلمي والابتكار ونقل المهارات والتقنيات واخيرا البحث؛
- تحديث الفلاحة من خلال تعزيز سلسلة القيمة لقطاعات المنتجات النباتية والحيوانية والغابات؛
- تعزيز انظمة الصحة النباتية من حيث مراقبة الصحة النباتية والتقنيات النباتية؛
- تعزيز الطب البيطري من خلال انظمة صحة لحماية التراث الحيواني؛
- الحفاظ المستدام على موارد طبيعية ولاسيما المياه والتربة؛
- تحديد الاطار التشريعي والتنظيمي وتكييفه بشكل مستمر².

ثانيا الفلاحة الصحراوية: تهدف تنمية الفلاحة الصحراوية إلى تعزيز الإمكانات الزراعية في الجنوب البلاد، ولاسيما من خلال توسيع المناطق ذات الإمكانات المثبتة، وتطوير المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة وفول الصويا وبنجر السكر) وإنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الاراضي

¹ - بن الدين فتيحة، مزيرق عاشور، مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة ، حالة برنامج التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2010-2019، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 7، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022، ص 345.

² - مغيث رشيدة، نور الدين بختة ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الصحراوية (ODAS)، لما تكتسيه المنطقة من أهمية تساعد على خلق مناصب شغل وتوفير احتياجات الغذائية ولما لا تحقيق الأمن الغذائي.

توفر الظروف الزراعية المناخية للمناطق الجبلية والأطلس الصحراوي والصحراء السفلى (بسكرة الواد) وحتى وسط الصحراء (ورقلة، وغرداية) فرصة لتطوير سلاسل الإنتاج خارج الموسم ، كما يمكن لهذه القطاعات أن تعزز مصادر الامداد للمراكز الحضرية الكبيرة في الشمال بمنتجات الحدائق بما في ذلك البطاطا¹.

حيث اهتم بشكل أساسي بما يلي:

- امكانية التنمية الزراعية كمكمل ضروري لزيادة الإنتاج؛
- تنمية المحاصيل الصناعية بالجنوب (ذرة، فول صويا، بنجر، سكر)²؛
- تشجيع استعمال الطاقات المتجددة على مستوى المستثمرات الفلاحية الواقعة في الجنوب والهضاب العليا.
- إدماج الابتكار كمفتاح للعصرية والتنمية الفلاحية وقرار سياسة فلاحية مستديمة لسكان الريف ، وفي هذا الإطار أعطى السيد الرئيس تعليمات بإنشاء معهد الفلاحة الصحراوية يكون مقره في الجنوب الجزائري ، لضمان تكوين والتأطير لهذا النوع من الفلاحة ، وذلك بهدف مرافقة أصحاب المشاريع في الجنوب البلاد، والسماح لهم بالاستفادة من المزايا المتضمنة في القانون ، كما يشدد على ضرورة تخلص الفلاحة من القيود البيروقراطية.
- ومن المقرر أن يسعى هذا البرنامج في آفاق 2024 إلى رفع الإنتاج وتنميته ، وإلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف والبيئات الجبلية، وكذا السهوب والصحراء إلى دمج الزراعات واستحداث مناصب شغل جديدة³.

¹ - يونس حواسي، سياسات التنوع الاقتصادي الجزائر خارج قطاع المحروقات دراسة حالة قطاع الصناعات الزراعية

الغذائية، أطروحة دكتوراة في طور الثالث، جامعة اعلي محمد او الحاج، البويرة، 2021-2022، ص 172.

² - خمخام عطية، بن دنيدي سعيد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي

2020-2024، مجلة المنتدى لدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022، ص 367 .

³ -فايزة بوشنايف، الزراعة الذكية كمدخل استراتيجي لتحقيق التنمية الزراعية واستدامة الامن الغذائي في الجزائر خلال فترة 2014-2020، الواقع وضرورة الإصلاح ، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 8، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2023، ص 110.

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي

يعد القطاع الفلاحي من الدعائم الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر ، نظرا للدور المحوري الذي يلعبه في دعم التنمية المستدامة، حيث يساهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي ، خاصة من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليص الاعتماد على المحروقات ، كما يشكل مصدرا مهما في توفير مناصب الشغل لاسيما في المناطق الريفية، مما يساهم في الحد من البطالة والفقر، إضافة إلى ذلك يلعب القطاع الفلاحي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الغذائي عبر تعزيز الإنتاج المحلي وتبرز مساهمة كذلك في التجارة الخارجية من خلال تقليص الواردات لبعض المواد الغذائية ، ودعم بعض الصادرات الفلاحية، وينظر لهذه الأدوار فليّن تطوير الفلاحة يمثل خيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني الإجمالي

يعتبر مؤشر مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى نجاح أي إستراتيجية وطنية لتطوير هذا القطاع في تحقيق أهداف مسطرة، حيث أن هذه المساهمة تؤثر على تكون الدخل الإجمالي وزيادته ، مما يؤثر على رفع من نصيب الأفراد من هذا الدخل، وهو من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي لأي دولة ، وقد عرف إنتاج الفلاحي في الجزائر منذ سنة 2010 إلى غاية 2023 تطورا على إجمالي الناتج المحلي الخام PIB ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي¹:

الجدول (2-13): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام PIB الوحدة : مليار دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
PIB	9968	14588.5	16209.6	16647.9	17228.6	16712.7	17514.6	18876.2	20393.5	20500.2	18476.9	22244.4	33261.1	35588.7
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1640	1772.2	1935.1	2140.3	2219.1	2429.4	2598.5	2546.9	2685.3	3326.1	4206.9
%	8.47%	8.11%	8.77%	9.85%	10.28%	11.57%	12.22%	11.76%	11.91%	12.67%	13.78%	12.08%	11.72%	11.82%

المصدر: حياة عبد الباقي، خديجة طيبي، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2023)، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة بلحاج بن شعيب، عين تموشنت، 2024، ص 59.

¹ - مجبولين دهيّنة، إستراتيجيات تحويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر محمد، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 246.

التحليل: يعرض الجدول تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر خلال الفترة 2010-2023 حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر نموا مستمرا من 9968 مليار دج لسنة 2010 إلى 35588.7 مليار دج سنة 2023 ما يعكس نمو اقتصاد الجزائر العام على مدار 14 سنة رغم بعض التذبذبات الطفيفة في بعض السنوات، حيث أن الناتج الفلاحي ارتفع من 1015.3 مليار دج في سنة 2010 إلى 4206.9 مليار دج خلال 2023 وهو ما يمثل زيادة كبيرة بأكثر من 4 أضعاف ما يدل على تحسن ملحوظ في إنتاج الفلاحي.

إن تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين أدنى مستوى 8.11% سنة 2011 وأعلى مستوى 13.78% سنة 2020 يمكن ملاحظة أن هذه النسبة شهدت تذبذبا نسبيا لكنها على العموم تميل إلى الارتفاع، وعليه فإننا نستطيع القول أن هذا التطور مر بأربعة مراحل:

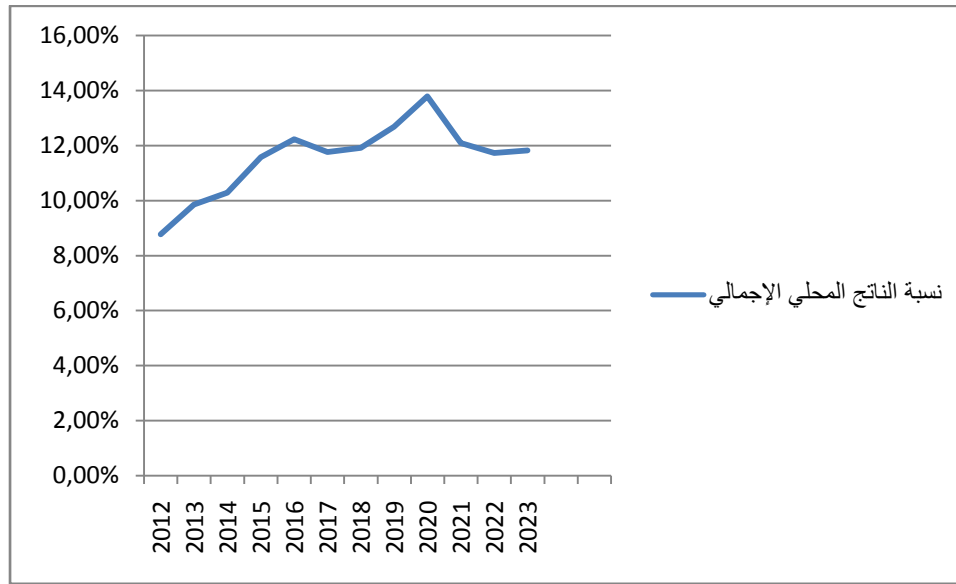
– **من 2010 إلى 2014:** بداية التحسن التدريجي في القطاع الفلاحي، حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع من 8.47 % إلى 10.28% رغم انخفاضها في سنة 2011 إلى 8.11 % بسبب قفزة كبيرة في ناتج العام نتيجة انتعاش قطاع المحروقات وبداية الإصلاحات الفلاحية الموجهة لتعزيز الأمن الغذائي.

– **من 2015 إلى 2019:** الأداء الأفضل للفلاحة، حيث شهدت هذه الفترة نموا واضحا في مساهمة الفلاحية حيث ارتفع من 11.57% إلى 12.67% هذا ما يعكس تحسن حقيقي في الإنتاج الفلاحي من حيث القيمة وكمية، وهذا راجع إلى الاستقرار النسبي للأسعار والاهتمام الحكومي بالفلاحة الصحراوية والمساحات الجديدة.

– **سنة 2020:** قفزة كبيرة في هذا القطاع بمعدل 13.78% حيث سجلت أعلى نسبة خلال فترة كلها، حيث أنه في السنوات الأخيرة مثل 2020 (أزمة كوفيد 19) تراجع أداء معظم القطاعات الأخرى كالصناعات والمحروقات، بينما حافظت الفلاحة على استقرارها ما رفع من نسبتها في PIB وتطوير بعض الشعب الزراعية (كالخضر وفواكه والحبوب) نتجية السياسات الفلاحية.

– **من 2021 إلى 2023:** استقرار نسبي بعد وصول إلى الذروة رغم استمرار النمو في القيمة المطلقة للناتج الفلاحي، إلا أن نسبة PIB عادت للانخفاض النسبي من 12.08% في 2021 إلى 11.82% سنة 2023.

الشكل (2-10): نسب تطور إجمالي الناتج المحلي الخام PIB الوحدة : مليار دج



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-13)

القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالجزائر: إن مساهمة القطاع الفلاحي في تشكيل القيمة المضافة لم تعرف نموا كبيرا لأن الإجراءات المعتمدة لتطويره لم تبلغ مداها ولم يتم لحد الآن استغلال موارد الزراعة وتفعيلها بالشكل الأمثل لأن القطاع لا يزال يشهد نقائص عدة في تمويل، قلة المهارة ، لدى المستثمرين في القطاع، قلة التقنية والتكنولوجيا الحديثة، عدم مواكبة التطورات العالمية في المجال الفلاحي... وغير ذلك، في سياق ما ذكر سنتناول تحليل مساهمة قطاع الفلاحة في تكوين القيمة المضافة من 2015 إلى غاية 2023 وذلك من خلال الجدول التالي¹:

الجدول (2-14): تطور مساهمة قطاع الفلاحة في القيمة المضافة بالجزائر لفترة (2015-2023)

الوحدة: نسبة النمو السنوية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة %	7	1.60	4.10-	3.30	2.60	2.80	2.20-	5.20	2.90

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

يتضح لنا من خلال الجدول تقلبات ملحوظة في نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2015-2023 في عام 2015 شهد قفزة قوية في النمو 7% ثم تراجع حاد عام 2017 إنكماش معدل 4.1% بعد سنة من النمو البطيء خلال سنة 2016 بمعدل 1.6%، وتعافى القطاع نسبيا بين 2018 و 2020 مع معدلات نمو إيجابية بمعدل 3.3% في 2018 و 2.6% في 2019 و 2.8% و

¹ - حياة عبد الباقي، خديجة طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

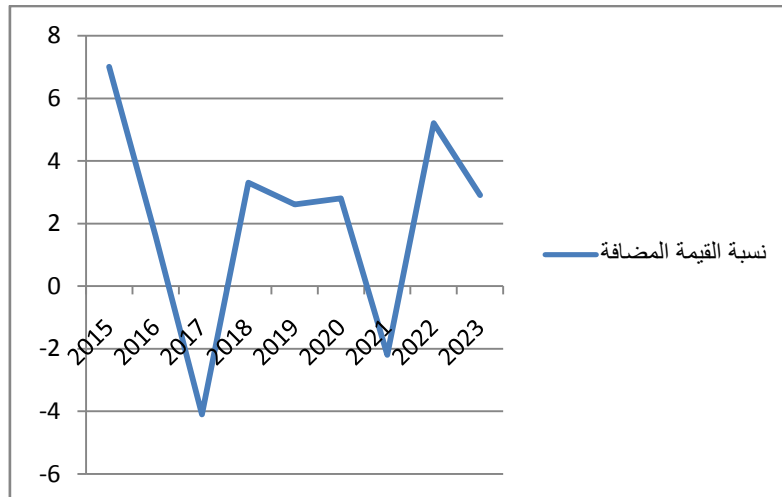
في 2020 ثم تسجيل انخفاض آخر عام 2021 بنسبة 2.2- %، أما عام 2022 فنلاحظ ارتفاع بمعدل 5,20 % وتعقبها معدل نمو معتدل في 2023 ب2.9. %

وفق لبيانات البنك الدولي بلغ إجمالي القيمة المضافة الزراعية 32.41 مليار دولار عام 2023، وتجدر الإشارة أن القطاع الفلاحي يشكل ركيزة مهمة من الاقتصاد الوطني حيث يساهم بحوالي 12.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018 رغم التطور الملحوظ خلال هذه الفترة ، إلا أن هذا القطاع شهد انكماش في نفس سنوات 5 من 2017 إلى 2021 نظرنا لمجموعة من العوامل التي أثرت في أداء القطاع، حيث يمكن تفسير تذبذب النمو والانكماش استنادا لمجموعة من العوامل التي تتمثل في الظروف المناخية وجفاف ، حيث يعاني القطاع الفلاحي الجزائري من تقلبات مناخية حادة ، فسنوات الجفاف أدى إلى تقلص محاصيل الزراعية وزاد الاعتماد على الاستيراد، حيث في سنة 2021 تم تسجيل انخفاض في إنتاج الحبوب بسبب قلة أمطار ، مما أدى إلى رفع واردات في مقابل أسهمت تحسن معدلات تساقط خلال 2022 في ارتفاع الإنتاج الزراعي وارتفاع القيمة المضافة، إضافة إلى ذلك غياب الاستراتيجيات الفلاحية وارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث سجلت الجزائر خلال 2021 ارتفاع ملحوظ في أسعار أسمدة وبذور بسبب اضطرابات السوق العالمي بعد جائحة كوفيد 19 من جهة ، وتأثير الحرائق الكبيرة في صيف 2021 من جهة أخرى، حيث شهدت الجزائر حرائق واسعة في ولايات الشمال خاصة (تيزي وزو، بجاية، الطارف) دمرت مئات آلاف الهكتوات من الأراضي الزراعية والغابات.

وعلى ضوء هذه النتائج يظهر أن القطاع الفلاحي الجزائري قادر على تحقيق نمو معتدل وقيمة مضافة في الاقتصاد الجزائري عند توفر الظروف المناخية المدعمة للاستثمار .

الشكل (2-11): تطور مساهمة قطاع الفلاحة في القيمة المضافة بالجزائر لفترة (2015-2023)

الوحدة: نسبة النمو السنوية

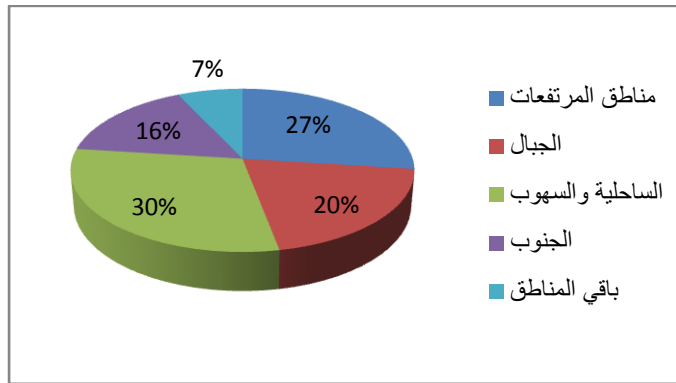


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-14)

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تحقيق الاستخدام الأمثل وكامل لليد العاملة وقضاء على البطالة المتفعة، ويعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات الموفرة لمناصب الشغل خاصة في المناطق الريفية بصفته مخزن لليد العاملة ومجال واسع يمكن استغلاله لخلق فرص شغل وقضاء على مشكلة النزوح الريفي نحو المدن والذي يعود بدرجة الأولى إلى بحث عن مناصب شغل من جهة وتحقيق رفاهية من جهة أخرى¹، وتتنوع اليد العاملة في القطاع الفلاحي على نحو آتي، حيث تتركز في المناطق الساحلية والسهول بنسبة 30% تاليها مناطق المرتفعات بنسبة 27% ثم المناطق الجبلية ب 20%، أما المناطق الجنوبية فشكّلت نسبة 16% و 7% باقي المناطق، هذا وتبقى درجة استيعاب القطاع الفلاحي لليد العاملة مرتبطة بظروف العمل ومستوى الدخل أو الأجر وذلك كما هو مبين في شكل التالي²:

الشكل (2-12): نسبة اليد العاملة وتوزيعها على كامل التراب الوطني



المصدر: قويسى مبروك، إمكانات القطاع الفلاحي الجزائري ومكانته في الاقتصاد الوطني، مجلة المذهل الاقتصادي، المجلد 6 العدد 01، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، جوان 2023، ص 1190.

الجدول (2-15): يمثل القوى العاملة الكلية والزراعية خلال فترة (2015-2022)

الوحدة: نسبة النمو السنوي

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القوى العاملة الكلية	11931	10845	10858	12400	12700	12102.76	11260.83	13023.24
القوى العاملة الزراعية	4959.80	2545.19	2608.77	2693.55	2693.55	2650	2650	2650
نسبة القوى العاملة الزراعية	41.57	23.46	24.02	21.72	21.20	21.89	23.53	20.34

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38، 41، 43

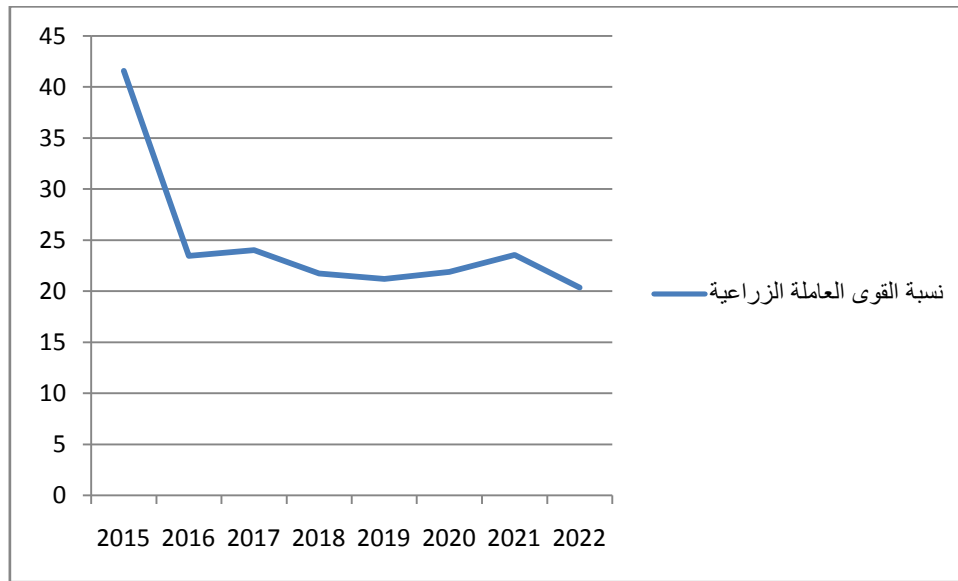
¹ - بوعراب رابح، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² - قويسى مبروك، إمكانات القطاع الفلاحي الجزائري ومكانته في الاقتصاد الوطني، مجلة المذهل الاقتصادي المجلد 6 العدد 01، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، جوان 2023، ص 1190.

التحليل : تشير بيانات الجدول إلى انخفاض في نسبة العمالة بشكل عام خلال هذه الفترة مع تسجيل تذبذبات محدودة من 41.57% في 2015 إلى 20.34% في 2022، أي انخفاض يقارب 50% خلال 7 سنوات، حيث يرجع هذا الانخفاض إلى استمرار اعتماد على الفلاحة التقليدية مع محدودية استعاب القطاع اليد العاملة جديدة ، وضعف التكوين المهني الزراعي ، كما نلاحظ استقرار نسبي بين 2017 و2020، حيث خلال هذه الفترة تراوحت نسبة العمالة الفلاحية بين 24.02% و 21.89% ما يشير إلى نوع من التوازن رغم أن نسبة تظل منخفضة مقارنة بـ 2015 مع ارتفاع طفيف في 2021 بنسبة 23.53% يعود ذلك على التحفيز الحكومية وعودة العمالة الزراعية بسبب تدعيمات أزمة كوفيد 19 يليه تسجيل انخفاض في 2022 إلى 20.34%، يشير هذا الانخفاض إلى أن تحسن في 2021 لم يكن مستمدا ويعكس هذا الانخفاض نقص الاستقرار وسياسات طويلة المدى في هذا القطاع ، استمرار الهجرة من الريف إلى المدن بسبب ضعف حوافز البقاء في الريف ، وغياب التنمية الريفية المتكاملة يصحبه نقص في الإنتاج بسبب غياب آليات التصنيع الفلاحي وقلة الاستثمارات الفلاحية وضعف التمويل.

الشكل (2-13): يمثل القوى العاملة الكلية والزراعية خلال فترة (2015-2022)

الوحدة: نسبة النمو السنوي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-15)

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي

تعد نسبة الاكتفاء الذاتي مؤشراً مهماً لقياس مدى قدرة الإنتاج المحلي على تلبية حاجيات الاستهلاك الوطني من مختلف المنتجات الزراعية، وتظهر دراسة تطور هذه النسبة خلال الفترة (2015 - 2022) تفاوتاً بين الشعب النباتية، حيث ارتفعت في بعض المنتجات وانخفضت بعض ، وهذا يعكس

الفصل الثاني القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)

تأثير السياسات الزراعية والظروف المناخية والعوامل الاقتصادية المختلفة، وفيما يلي جدول يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض الشعب النباتية المختارة في الجزائر.

الجدول (2-16): يمثل نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض الشعب النباتية لفترة مابين (2015-2022)

الوحدة: النسبة المئوية السنوية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
جملة الحبوب	21.7	20.5	21.2	21.2	24.7	25.1	17.7	30.0
جملة الخضر	99.6	99.4	100.0	99.8	100.1	99.8	99.7	99.8
جملة البطاطا	96.7	98.3	97.0	97.0	98.9	98.7	99.1	97.6
الباقوليات	50.0	51.4	50.5	38.0	39.5	37.5	/	/
جملة الفواكه	92.9	95.2	99.3	100.2	97.6	96.1	98.7	96.4
التمور	103.0	103.1	104.6	108.9	111.9	112.7	115.7	100.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 38، 41، 43.

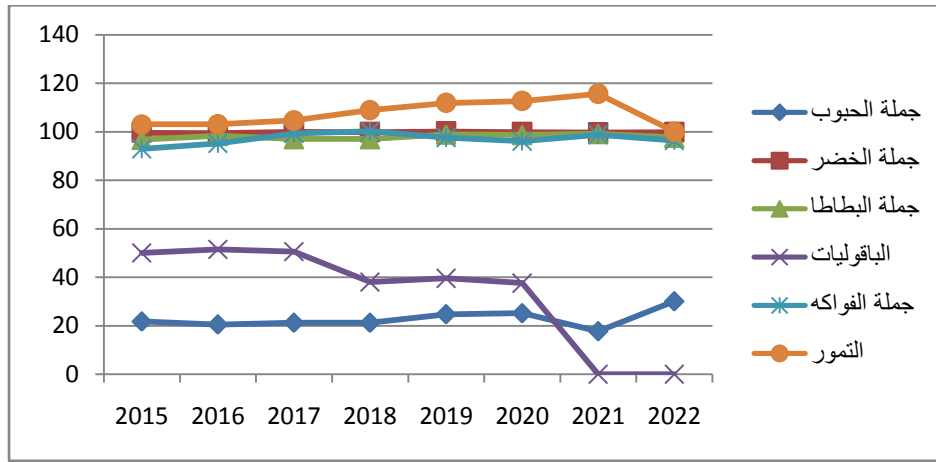
التحليل:

من خلال الجدول ودراسة الممتدة من 2015 إلى 2022 تباينا ملحوظا بين مختلف الشعب ، فبالنسبة لجملة الحبوب نلاحظ أنها نسبة ضعيفة طيلة الفترة حيث تراوحت بين 17.7% و 30% وهو ما يؤكد استمرارية تبعية الجزائر في هذا المجال للاستيراد ، وهذا ما يشكل تحديات كبيرة تتعلق بالأمن الغذائي، أما جملة الخضر فقد سجلت نسباً مرتفعة تفوق 96% في معظم السنوات، بفضل الإنتاج الوفير خاصة في شعبة البطاطا والتي تعد من المنتجات الأساسية في نظام الغذائي الجزائري - حيث تم تغطية السوق المحلية بشكل شبه كامل، فيما يتعلق بالبقوليات نلاحظ إنخفاضا في نسبة الاكتفاء الذاتي حيث كانت في أفضل أحوال 51% سنة 2016 وتراجعت إلى نسبة أقل من 40% بعد 2018 ما يدل على ضعف هذه الشعبة وتراجع المساحات المزروعة بها، رغم أهميتها الغذائية والاقتصادية، أما جملة الفاكهة فقد أظهرت إستقرار نسبي في نسب الاكتفاء الذاتي، والتي تراوحت بين 98.9% و 100.8% وهذا يدل على أن هذا قطاع مقبول ويحقق متطلبات السوق، وفي أخير تسجل شعبة التمور تميزاً حيث تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتي 100% طيلة الفترة، مما جعلها منتجا موجهاً للاستهلاك المحلي والتصدير وتعد مثلاً ناجحا لمنتج فلاحى حقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني

بشكل عام من خلال هذا التحليل يمكننا القول أن الاكتفاء الذاتي في الجزائر لا يزال هشاً في بعض الشعب الأساسية مثل حبوب والبقوليات، في حين تم إحراز تقدم ملموس في الخضر والتمور، وهذا بفتح المجال أمام الدولة للمزيد من الإصلاحات والسياسات الداعمة للزراعة المستدامة والمنتجة.

الشكل (2-14): مخطط بياني يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض الشعب النباتية لفترة مابين

(2015-2022) الوحدة: النسبة المئوية السنوية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-16)

يشكل الإنتاج الحيواني مكونا أساسيا من مكونات الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث دوره في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان. وتتمثل أهم مكونات الثروة الحيوانية في الجزائر في اللحوم الحمراء بمختلف أنواعها ولحوم البويضات بالإضافة إلى أسماك التي تساهم في تنويع النظام الغذائي إلى جانب البيض والحليب، ستتناول هذه المنتجات في جدول التالي:

الجدول (2-17): يمثل نسبة الاكتفاء الذاتي للقطاع الحيواني لفترة ممتدة مابين (2015-2022)

الوحدة: النسبة المئوية السنوية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
جملة اللحوم	92.4	94.1	95.6	95.6	93.6	96.0	99.0	99.6
لحوم الحمراء	88.4	89.0	91.4	90.8	90.3	93.8	98.5	99.4
لحوم البويضات	100.5	100.2	100.3	100.3	100.2	100.2	100.0	100.1
الأسماك	77.1	77.0	84.8	84.8	90.3	89.9	87.6	90.1
البيض	100.0	100.0	100.0	100.0	99.9	99.8	99.8	100.0
الحليب	82.2	80.0	89.7	81.3	83.5	72.5	84.6	86.3
العسل	90.6	86.0	91.9	97.6	91.5	93.7	93.4	99.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية

المجلد 38، 41، 43، ساعة 01:00 يوم 2025/05/02

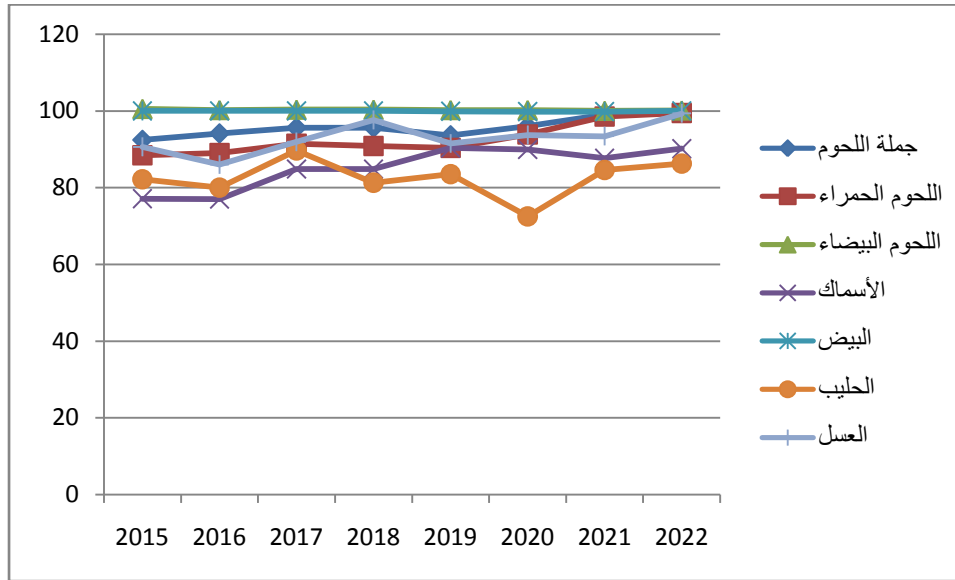
التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن لحوم البويضات والبيض تحققان نسبة إكتفاء شبه تامة طول الفترة

الزمنية المدروسة وهذا يدل على إستقرار في الإنتاج المحلي، أما في ما يخص الحليب والعسل فقد شهدا

بعض تذبذب خاص سنة 2020 حيث إنخفضة نسبة إكتفاء في الحليب إلى 72.5 % بعدما كانت في 2017 بـ 89.7% وهذا راجع إلى الظروف الصحية الاستثنائية.

حيث حققت اللحوم الحمراء تحسنا ملحوظا من 88.4 % سنة 2015 إلى حوالي 99,4 % في 2022 وهذا راجع لجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال دعم الإنتاج المحلي وتراجع عن الاستيراد بسبب إرتفاع أسعار اللحوم المستوردة ودخول كثير من المستثمرين قطاع تربية الابقار والأغنام بدعم من طرف الدولة وارتفاع معدلات الطلب.

الشكل (2-15): مخطط بياني يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي للقطاع الحيواني لفترة ممتدة ما بين (2015-2022) الوحدة: النسبة المئوية السنوية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-17)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي كان بمثابة دراسة تحليلية، تبين لنا أن القطاع الفلاحي يمثل أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الجزائري، سواء من حيث المقومات التي يتمتع بها، أو من حيث السياسات المنتهجة خلال العقود الأخيرة، وكذا من حيث مساهمته المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. في المبحث الأول تناولنا مقومات القطاع الفلاحي حيث لمسنا الواقع الفلاحي للجزائر والإمكانيات المتوفرة سواء في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني، وهو ما يشكل القاعدة الأساسية لهذا القطاع، أما في المبحث الثاني قد استعرضنا مختلف السياسات المنتهجة خلال الفترة (2000-2024) والتي كشفت جهود الدولة لدعم الفلاحة، أما في المبحث الثالث تم تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في رفع معدلات النمو الاقتصادي الجزائري من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، توفير مناصب الشغل وأخيرا تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

خاتمة

قطاع الفلاحة لا يعتبر مجرد مصدر للغذاء بل يعد قطاعا جوهريا، وأحد القطاعات الإستراتيجية التي يمكن أن يشكل نقطة تحول حقيقية في مصادر التنمية الاقتصادية نظرا لما تزدخر به الجزائر من مقومات طبيعية متنوعة تشمل الأراضي الزراعية الواسعة، والمناخ الملائم والتنوع البيئي التي تسمح له بتحسين الإنتاج الفلاحي، كمّا ونوعاً وتوفير فرص العمل لأغلب فئات المجتمع الريفي خاصة من أجل التقليل من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات الذي بات خطرا يهدد اقتصاد البلاد.

ومن خلال دراستنا حاولنا التعرف على المفاهيم الأساسية للقطاع الفلاحي ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي والكشف عن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر والسياسات المنتهجة ومستوى مساهمتها في دعم هذا القطاع.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة؛ القطاع الفلاحي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه المساهمة كانت بنسب محدودة بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة، حيث بلغت مساهمته بحوالي 13.09% في عام 2023.

الفرية الثانية: صحيحة، حيث تشير البيانات إلى أن البطالة في القطاع الفلاحي مستقرة ما يدل على قدرته على استيعاب العمالة باعتبار هناك زيادة ملحوظة في عدد العاملين ما يعكس توفر فرص جديدة للعمل خاصة في المناطق الريفية.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج التي هي بمثابة الإجابة على الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

- يمتلك القطاع الفلاحي الجزائري مؤهلات طبيعية وبشرية ومالية، إلا أن الاستغلال الفعلي يظل دون المستوى المطلوب؛

- كما كشفت السياسات المنتهجة خلال الفترة (2000-2024) وجود إصلاحات معتبرة، إلا أن غياب الاستمرارية والتنسيق بين مختلف البرامج حال دون تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة؛

- ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبقى هذه المساهمة محدودة ومتذبذبة نظرا لضعف الإنتاجي؛

- قلة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار الفلاحي نظرا لضعف التكوين الفلاحي والبحث العلمي؛

- إعادة توجيه السياسات الفلاحية نحو الجنوب وذلك عن طريق تطوير الفلاحة الصحراوية كمصدر بديل ومستدام للإنتاج مستفيدة من المساحات الشاسعة والمياه الجوفية؛
- ساهمت أزمة كوفيد 19 في رفع وعي الدولة والمجتمع لأهمية الأمن الغذائي وكذا توقف الجزائر عن استيراد بعض المنتجات محليا.

التوصيات:

- من خلال النتائج المتحصل عليها نقترح مجموعة من التوصيات التي تتمثل في:
- تحديث وسائل الإنتاج عن طريق إدخال التكنولوجيا الزراعية لتقليل الجهد وزيادة حجم الإنتاجية؛
- استخدام تقنيات الزراعة الذكية؛
- تحسين البذور والأسمدة من خلال تطوير البحث العلمي والتعاون مع مراكز البحوث الزراعية؛
- تطوير البنى التحتية، تحسين شبكات الري والسدود؛
- إنشاء طرق ريفية لتسهيل نقل المنتجات إلى المزارع مع دعم مشاريع التخزين والتبريد لتقليل من التلف والخسائر؛
- تأطير وتنظيم الفلاحين عن طريق تدريب وتكوين الفلاحين على الأساليب الفلاحية الحديثة؛
- اعتماد سياسات فلاحية واضحة ومستقرة على المدى الطويل؛
- التركيز على الفلاحة في الصحراء باعتبارها من أبرز الآفاق المستقبلية لتطوير القطاع الفلاحي نظرا للإمكانيات الكبيرة التي لم يتم استغلالها.

آفاق الدراسة:

- إن الدراسة الحالية حاولت تسليط الضوء، غير أن هذا الموضوع يبقى واسعا ومتعدد الأبعاد ويفتح المجال لعدة دراسات مستقبلية يمكن أن تساهم في تعميق الفهم حول هذا القطاع، ومن أبرز آفاق هذه الدراسة:
- استكشاف دور التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في تطوير القطاع الفلاحي خاصة في ظل التحولات الرقمية العالمية؛
- دراسة مدى قدرة القطاع الفلاحي على امتصاص البطالة وخلق فرص العمل؛
- التوجه نحو الصحراء كآلية لترقية القطاع الفلاحي الجزائري؛

ختاما إن ترقية القطاع الفلاحي ليست مجرد خيار اقتصادي بل هي ضرورة إستراتيجية لضمان الأمن الغذائي وتحقيق تنمية شاملة ما يتطلب مواصلة البحث الأكاديمي متعدد التخصصات في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد منذور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، 1990.
2. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، وائل للنشر.
3. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
4. جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، 2010.
5. خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، دار الجامعة الجديدة، جامعة المسيلة، الجزائر.
6. رحمن حسن الموسوي، اقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
8. العربي فاروق، النمو التنمية من المنظورات الكلاسيكية والحديثة، الإشارة إلى حالة الجزائر ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
9. عنبر إبراهيم شلاش، التسويق زراعي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
10. كامل بكري، محمود بونس، عبد النعيم مبارك، الموارد واقتصادياتها ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
11. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد الطبيعية (اقتصاديات النشاط الزراعي، اقتصاديات السكان، اقتصادية التعليم، اقتصاديات تلوث البيئة، مشكلة الأمن الغذائي العربي وأبعاده) ، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2022.
12. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2003.
13. مصطفى يوسف كافي، مبادئ الاقتصادية الجزئي والكلي ، ناشر ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

14. ولاسن بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، تر: صلاح دباغ ، مجلد 02، بالاشتراك مع مؤسسة فرنكين للطباعة والنشر، بيروت، نيويورك، 1968.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية

أ- أطروحات الدكتوراه:

1. بشير هارون، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال فترة 1990-2018)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم اقتصادية تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2021-2022.
2. بعلي حسني، السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي (مع اشارة خاصة لحالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2019-2020.
3. بوعراب رابح، تحليل دالة الإنتاج في القطاع الفلاحي دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر (1998-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.
4. حسين عماري، أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه الطور ثالث، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ، البويرة، 2021-2022.
5. خير الدين معطلى الله، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2014-2015.
6. سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة العراق، أطروحة دكتوراه تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2015.
7. سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2014-2015.
8. علي عباية، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل إستراتيجيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018-2019.
9. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

قائمة المصادر والمراجع

10. فريد عبة، أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.
 11. كتمير حورية، أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي، جامعة سعد دحلب، البليدة 02، 2020-2021.
 12. مجدولين دهينة، إستراتيجيات تحويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر محمد، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
 13. محمد نور الهدى، التكنولوجيا الحيوية والتنمية الزراعية في الجزائر، الدروس المستفادة من التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، 2022-2023.
 14. مخلوفي الزويبر، دراسة قياسية تحليلية لتأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال فترة (1990-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021-2022.
 15. وعيل ملود، المحددات الحديثة لنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.
 16. يونس حواسي، سياسات التنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات دراسة حالة قطاع الصناعات الزراعية الغذائية ، أطروحة دكتوراه في طور الثالث، جامعة اعلي محمد او الحاج، البويرة، 2021-2022.
- ب- رسائل الماجستير:
1. أمال معط الله، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1970-2012، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014 .
- ج- مذكرات الماستر:
1. شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر -دراسة تحليلية وتقييمية-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
 2. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادية ، رسالة ماجستير، مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.

قائمة المصادر والمراجع

3. علي ريوخ، الزراعة ودورها في الاقتصاد الوطني وعلاقته بالبيئة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2011-2012.

4. مغيث رشيدة، نور الدين بختة ياسمين، دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات وتحفيز النمو الاقتصادي. حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2023-2024.

ثالثا: المقالات العلمية

1. أمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أداة إستراتيجية النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر ، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم، العدد 23، الجزء الأول، أفريل 2018.

2. بن الدين فتيحة، مزيرق عاشور، مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة ، حالة برنامج التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2010-2019، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022.

3. بن عمر خالد، بورزامة الجيلالي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2014)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 04، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ديسمبر 2018.

4. بوعزيز الناصر، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قلمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2016.

5. توفيق تمار، دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق البعد البيئي لتنمية الريفية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01، 2022.

6. حياة عبد الباقي، خديجة طيبي، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2023)، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة بلحاج بن شعيب، عين تموشنت، 2024.

7. خمخام عطية، بن دنيدية سعيد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي 2020-2024، مجلة المنتدى لدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022.

قائمة المصادر والمراجع

8. دغري محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية وأهم نتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البليدة2، البليدة.
9. سعيد أبركان، فتيحة بالحاج، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الفلاحية دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال فترة (1990-2021)، مجلة الباحث، المجلد 23، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2023.
10. صادق هادي، إسماعيل صاري، السياسات الزراعية ودورها في تطوير وصيانة الموارد الزراعية والطبيعية، مجلة التمويل والتنمية المستدامة، المجلد 9، العدد 1، جامعة سطيف 1، سطيف، جوان 2024.
11. طالجنى وداد، دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (دراسة فترة 2000-2018)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.
12. طير محمد، بوزيد السايح، المؤهلات والسياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 13، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
13. عبد القادر بوكرتية، السياسات المتبعة في القطاع الجزائري، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 05، العدد 04، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022.
14. العمراوي سليم، انعكاس سياسة التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج والاستثمارية العامة (2001-2019)، مجلة الدراسات المالية المحاسبة الإدارية، المجلد 06، العدد 3، جامعة العربي بن مهيدي آم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2019.
15. فايزة بوشنايف، الزراعة الذكية كمدخل استراتيجي لتحقيق التنمية الزراعية واستدامة الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة 2014-2020، الواقع وضرورة الإصلاح، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 8، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2023.
16. فرحات عباس، أثر مخطط الوطني لتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

17. قاسمي محمد، خنافين محمد، زروت رضا، واقع سياسة التمويل في الجزائر الفلاحي ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، مجلة الاقتصاد والتنمية الريفية، المجلد 4، العدد 1، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2024.
18. قويسى مبروك، إمكانات القطاع الفلاحي الجزائري ومكانته في الاقتصاد الوطني، مجلة المذهل الاقتصادي المجلد 6 العدد 01، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، جوان 2023.
19. الماحي ثورية، أوزال عبد القادر، انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 1، جامعة البليدة، الجزائر، 2021.
20. محمد هبول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، جامعة عمار تليجي، الأغواط، جانفي 2019.
21. مريم ديلمي، طلال زغبة، القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات لتحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022.
22. مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية -دراسة حالة ولاية غليزان-، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.
23. مكروسي لمياء، هاجر بوعكاز، تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2023.
24. هارون سميرة، حوشين كمال، فعالية سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في تنمية شعبة الحليب بالجزائر (2009-2016)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7 العدد 2، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020.
- رابعا: المؤتمرات والملتقيات
1. مخلوف عبد النور، كموش عبد المجيد، القطاع الفلاحي 5 خيارات استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة القطاع الفلاحي لولاية ميلة ، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الاقتصاد الجزائري المداخل ولحلول.

قائمة المصادر والمراجع

2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دور الزراعة في التنمية في البلدان الأقل نموًا وفي إدماجها في الاقتصاد العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نموًا ، بروكسل، بلجيكا، 14 مايو، أيار 2001.

خامسا: التقارير

1. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.
2. الديوان الوطني للإحصائيات **ONS** نشر 2015-2021.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38، 41، 43.